كلمة التحرير

خمسون عاما من المقاومة

بين الأكاذيب والحقائق

لا يسرد هذا العدد الجديد من مجلة «نور» البطولات المعروفة للمرأة الفلسطينية، بل ينطلق من الحاضر، ليحفر في الذاكرة، ويرصد علامات البقاء والإرادة. تكشف النصوص التاريخية عن أبعاد وعمق المؤامرة التي حرمت شعبا من أرضه، لتسلمها إلى شعب آخر، مدعية أنه بلا أرض، ويصوغ الأدب مخيِّلة الفقدان والاستمرارية، بينما يقول المأثور الشعبي صلابة البقاء، وتفسر الدراسات الاقتصادية التناقضات الراهنة بين ثقافة التحرير الوطني وسطوة سلطات الهيمنة القديمة والمتجددة. بين الإبداع والدراسات العلمية، يقدم هذا العدد المتميز علامات الإنجاز والمأزق، من جغرافيا الحدود إلى حدود البشر، ومن شروط الإمكان إلى إمكانية الحلم، بشرط واحد أساسي: معرفة الواقع بكل أبعاده. ويساهم هذا العدد، من خلال الكشف عن الكثير من وقائع الاقتصاد والتاريخ، وقراءة الشهادات والنصوص الإبداعية، في تغطية الفجوة بين الحقيقة والوهم، لمعرفة أفضل بفلسطين، بأرضها وشعبها، بنسائها ورجالها.

يعتقد أيديولوجيو الصهيونية، مثل أسيادهم من النازيين الألمان، أن تكرار الأكذوبة يحولها إلى حقيقة. ومن ضمن أوهام إنشاء دولة إسرائيل، أكذوبة «أرض بلا شعب إلى شعب بلا أرض»، كما انتشرت أكذوبة أخرى: أن يهود فلسطين قاموا بدور تحرري ضد الاستيطان البريطاني. وتنفى جميع المراجعات في التاريخ هذين الادعاءين. تتابع دراسة هند البديري مثلا قوانين وتشريعات حيازة الأرض والملكية الزراعية منذ الفتح الإسلامي عام ٦٣٤م، وتحول فلسطين من ولاية بيزنطية إلى جزء من دولة الخلافة الإسلامية وحتى قيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨. وتظهر كيف شهدت الفرة الأخيرة من الحكم العثماني البدايات الأولى للحركة الصهيونية وإعلانها عن مطامعها في أرض فلسطين وامتد ذلك واتسع بعد الانتداب في وضع قواعد الدولة الصهيونية وترسيخها. ويظهر كتاب مي صيقلي أيضا فيوضح كتاب ميّ صيقلي، مثلا، كيف أثرت حكومة الانتداب البريطاني على تحويل مدينة حيفا العربية إلى قلعة يهودية، وصانت فيها، وفي غيرها من المدن، النفوذ الصهيوني، معماريا واجتماعيا وسياسيا. أما الادعاء بأن الفلسطينيين باعوا أرضهم، فاستطاعت نفيه، من خلال متابعتها لسياسات الإدارة البريطانية التي طرحت للبيع، منذ ١٩٢٢، أراضي الدولة في البلدة القديمة وعلى الأطراف، كما طرحت للإيجار بالمزاد العلني، خلال عامي ١٩٣٣ و١٩٣٤، قطعا من الأرض في المنطقة المستصلحة من الميناء. وبفضل هذه الوسيلة الرسمية، حصل اليهود على الأرض التي اقتصر شراؤها على من يدفع أكثر. ويظهر الكتاب، أيضا، بأمانة علمية مشرّفة، دور المصالح الاقتصادية لدى أغنياء الفلسطينيين، حيث عبّر أغنياء التجار عن إعجابهم بالبريطانيين، وتعاونوا مع اليهود، كما يأتي في كتاب الصيقلي بينما تشير هند البديري إلى دور الوسطاء أو من تسميهم «السماسرة السود» في تسليم أراضي عرب فلسطين إلى اليهود. وكان المد والجذر في هذه الحركة وفقا لصعود المقاومة العربية وهبوطها.

وتركز دراسات أخرى على العوامل (والفاعلين) التي تحكم القضية الفلسطينية وتطورها، بين خصوصية الوضع الفلسطيني وعالمية تطور رأسمالية السوق وتحولات الأقطار العربية، بين هيمنة الاستعمار الجديد واستقطاب السياسات النفطية. فتبحث الدراسات الخاصة بالوضع الراهن للمرأة الفلسطينية عن عناصر وجدليات البِنْية الاجتماعية المتغيرة، في الخصوصيات التي صنعها التاريخ والأيديولوجيا والاحتلال الإسرائيلي. فمن الخصوصيات الأساسيَة لهذا المجتمع، جدلية التفاعل بين صراعات المجتمع الطبقي والمشترك الناتج من فاعلية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. فنجد هذا التكوين المزدوج يؤثر على جميع مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى تكوين الأسرة ودور المرأة بشكل خاص. فنجد، مثلا، محاصرة الاقتصاد الفلسطيني وتشويهه بسبب المتغيرات العالمية للرأس مال، والمتغيرات الإقليمية المرتبطة بالتوظيف الاجتماعي للنفط، في مجتمعات الخليج، فتنخفض

مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج الاجمالي، ويبرز دور الخدمات والتجارة البينية والإتجار بالعقارات والنشاطات غير الإنتاجية، كما تتزايد أعداد العاملين في القطاع غير المنظم وريعية الاقتصاد. لكن، وفقا لخصوصية المجتمع الفلسطيني، تستمر أهمية القطاع الزراعي، ونجد الهجرة من الريف إلى الحضر أقل منها في مجتمعات أخرى. ونشهد هنا أشكالا أخرى من الهجرة: الهجرة اليومية بين الريف والحضر للعمل والعودة، كما يبرز نمط نوعي من فقراء الحضر في سكان المخيمات.

في إطار هذا التحرك الاجتماعي، وتلك المرونة للبنية الاجتماعية، ونتيجة لتسييس المجتمع الفلسطيني، من خلال تراكم خبرات المقاومة والانتفاضة والنضال اليومي ضد الأشكال المختلفة للاحتلال، تتشكل خصوصية وضع المرأة الفلسطينية، بين تراث المجتمع الأبوي والمسئوليات الجديدة للمرأة. نشهد تحولات العائلة التي لم يستقر وضعها بعد، حسب الباحثات والباحثين. هناك سلطة الأب وفوقية القرارات وتقسيم الأدوار. ولكن هناك، أيضا، تحولات تمسّ السلطة الأبوية، نتيجة للعمل المأجور خارج نطاق الأسرة، والحراك التعليمي لأعضائها. وتتولى الكثير من النساء قيادة أمور العائلة، بسبب الترمل أو هجرة الزوج. . إلخ. ومع ذلك، تبقى مشاركة المرأة في القرار السياسي ضعيف، . وتعاني من البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي، بالإضافة إلى موقعها المنتشر في القطاع غير المنظم الذي تعمل فيه بلا قواعد أو ضوابط ، لشروط العمل وظروفه وعوائده وبيئته. ومع سياسات «التكيف الهيكلي»، تتزايد البطالة، خاصة بطالة المرأة، وتنتشر ظاهرة ما يسمى بـ «تأنيث الفقر».

مع ذلك تلعب المرأة دورا متميزا في صياغة الثقافة الفلسطينية. ويقدم هذا العدد من خلال الشهادات المختلفة لنساء دير يسين وللسجينات في المعتقلات الإسرائيلية وجوها وأصواتا لنساء تستكملن مشهد مواجهة القهر وإرادة البقاء. وجوه وأصوات شديدة الإنسانية، ينفى وجودهن وفعلهن زيف «ديموقراطية» المجتمع الإسرائيلي، نساء تكملن الرحلة الصعبة، تقاومن الحاضر، تحملن الذاكرة وتصنعن المستقبل.

برغم هذه الظروف الصعبة، تظهر الدراسات والنصوص الأدبية والشهادات رغبة البقاء وصيانة – أو تطريز – الهوية الوطنية، لدى الفلسطينيين والفلسطينيات. بالطبع، تتغير القيم والمعايير مع تحول الأوضاع. لكن، هناك ثوابت تصون الهوية وتبقى الذاكرة الفلسطينية حية. يقاوم المأثور الشعبي تبدل القيم، وتصوغ الكتابة الأدبية مخيلة تشكلها الإرادة الفلسطينية، وحلم استعادة الوطن المغتصب. في فلسطين تقاوم فدوى طوقان القهر بالكتابة والصمود، وفي كاليفورنيا تكتب ياسمين زهران استحالة الحب مع من لا يشاركها ذاكرة فلسطين. يختلف الاسلوب من سيرة الحياة التعاقبية إلى شذرات الرواية ما بعد الاستيطانية، ويغذي الكتابة المخزون الخيالي نفسه للألم والفقدان، لمكان اغتصب واستمر حيّا في الذاكرة، كما بقي في حقائب المنفيين مفتاح بيتهم، رمز العودة، أو كما كتبت سميرة عزّام:

«أمي كانت تحمل مفتاح خزانة بعيدة. . وهي متأكدة بمثل وثوقها أن لون السماء أزرق من أنها ستمضي يوما تتفقد الخزانة وتخط بطرف قلم رصاصي على دفتها تاريخا جديدا لا ينسى. . . تاريخ العودة. . . ».

أمينة رشيد

مراجعات في علم الاجتماع

المرأة الفلسطينية : الوضع الراهن

الناشر/ برنامج دراسات المرأة/ جامعة بيرزيت/ فلسطين، ١٩٩٨
مراجعة/ د. عبد الباسط عبد المعطي

تتناول هذه المراجعة جزأين من تقرير أشمل موضوعه «الوضع الراهن للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، وهو آخر منشورات المرحلة الأولى من «مشروع المرأة الفلسطينية في المجتمع». ولقد سعى التقرير إلى تقديم رؤية علمية موضوعية حول أوضاع المرأة الفلسطينية، في مجالات ومستويات مختلفة، ولهذا، تضمن عشرة فصول، خصص اثنان منها للإطار النظري والمفاهيمي، لدراسة المعالم والاتجاهات الرئيسية في المجتمع الفلسطيني التي في ضوئها، وعلى أساسها، تم فحص علاقات النوع الاجتماعي وأثرها في التنمية. أما الفصول الثمانية الأخرى، فقد ركز كل منها على وضع المرأة في أحد المجالات أو القطاعات المحددة، ذات الصلة بتكوين خصائص المرأة التعليمية والتدريبية والمهنية والقانونية وغيرها، باعتبارها مجالات لإعداد المرأة، لتمكينها من إشباع حاجاتها الأساسية، ومشاركتها في مستويات التنمية وبرامجها ومشروعاتها.

ويمثل الجزء الأول، وموضوعه «واقع المجتمع الفلسطيني»، مقدمة واقعية وعلمية، ضرورية لفهم الإطار أو السياق المجتمعي المحدد لأوضاع المرأة الذي يساعد، بدوره، في فهم أبعاد وفاعلية كل مجال من المجالات الأخرى. ويعد الجزء الثاني الذي سنعرض إليه، أيضا، وموضوعه «الدعم الاجتماعي» أحد الأمثلة أو النماذج الدالّة على علاقة توصيف وتحليل واقع المجتمع الفلسطيني بكفاءة وكفاية المجالات الأخرى، الإنتاجية والخدمية، أو التي تتعلق بالمشاركة على وجه العموم.

الجزء الأول
المرأة والمجتمع

ليزا تريكي

المجتمع الفلسطيني : تغيرات، و تناقضات

اعتمدت الباحثة على مجموعة وفيرة من البحوث والدراسات السابقة، حول المجتمع الفلسطيني المعاصر. استخدمت لتحليلها وإعادة تركيب بياناتها ما يسمى بالتحليل الثانوي المابعدي- META ANALYSIS ، بغرض الكشف عن عناصر وجدليات البِنْية الاجتماعية المتغيرة لمجتمعي الضفة وغزة، ولتحديد العام والمشترك بينهما، إنتاجيا وديموجرافيا وسياسيا وأسريا، وكذلك خصوصيات كل منهما التي صنعها التاريخ والأيديولوجيا والاحتلال الإسرائيلي. وإذا كانت الباحثة قد أعملت خيالها العلمي السوسيولوجي SOCIOLOGICAL IMAGINATION بلغة عالم الاجتماع رايت ميلز C.W. MILS ، فقد اقترب منهجها من مقاربة بنائية تحليلية كلية MACRO - STRUCTURAL ANALYSIS، مكنتها من أن تحدد العوامل الحاكمة لتغير المجتمع الفلسطيني، سواء كانت متعلقة بتأثيرات الاحتلال الإسرائيلي، أو متغيرات عربية ودولية أخرى، أو كانت ذات صلة بخصائص بِنْية المجتمع الفلسطيني، ووعي وحركة الفاعلين الاجتماعيين فيه SOCIAL ACTORS ، ومنهم المرأة، بالضرورة الواقعية والعلمية. وكان شأن الباحثة، هو شأن الباحث الجادّ علميا وواقعيا، ومن ثم، قدمت من الاحترازات المنهجية ما يساعد على رسم حدود ما وصلت إليه من تعميمات، وما طرحته من فرضيات، ربما يشارك القارئ في تأويل بعض ما وصلت إليه، ويحث الباحثين الآخرين على مواصلة البحث، في نقاط وأبعاد لاتزال «بكرا» من الناحية العلمية.

لقد توصلت الباحثة من حصاد عملها إلى مجموعة من النتائج والاستخلاصات التي تمثل «بروفيل» متعمقا وثريا، حول ملامح البنية الاجتماعية الفلسطينية. وكان من بين أهم هذه الاستخلاصات ما يلي:

١ – هيّأ الفصل القسري بين مجتمعي الضفة وغزة، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، وهو فصل صاحبته نتائج مهمة، كان في مقدمتها تجزئة التفاعلات الاقتصادية والسياسية والقرابية التي انعكست على خلق تناقضات ثانوية، وصراعات آنيّة في المصالح، فرضها الوعي اليومي الآني المباشر، على البعض – هيأ هذا الفصل المجال لبروز طبقة من الأغنياء الجدد، والوسطاء بين المستعمر والعمالة والمنتجات الوطنية. غير إن هذه التناقضات كانت تتراوح بين الابتعاد والاقتراب، والإحجام والإقدام، نتيجة لقوانين الصراع وفاعلية مقاومة الاحتلال التي خلقت مواقف مشتركة، وعمّقت مصالح مشتركة أسهمت فيها المخيلة الشعبية الوطنية، حول وحدة المجتمع الفلسطيني، وركائز هويته الوطنية قبل عام ١٩٤٨ . ولهذا، كان التقاء المجتمَعَيْن – الضفة وغزة – بعد قيام السلطة الفلسطينية حافلا بالوعود، نحو التفاعل والتعاون المتبادل بينهما.

٢ – أفضى الاحتلال الإسرائيلي، ومتغيرات عالمية ذات صلة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، بتطوراته وآلياته، ومتغيرات إقليمية ارتبطت بأنماط التوظيف الاجتماعي للنفط في مجتمعات الخليج العربية، خاصة الطلب على الأيدي العاملة العربية، وبداخلها الفلسطينية – أفضى كل هذا متفاعلا إلى محاصرة وتشويه الاقتصاد الفلسطيني. وكان من أهم ملامح هذا التشويه والمحاصرة:

أ – انخفاض مساهمة الزراعة والصناعة في الناتج الإجمالي، وبروز دور الخدمات (٥٠٪ في الناتج)، والتجارة البينية، والإتجار بالعقارات، وبروز النشاطات غير الإنتاجية، وتزايد أعداد العاملين في القطاع غير المنظم. وبوسع المدقق في مثل هذه التحولات، أن يجد نقاط تشابه والتقاء بينها وبين غيرها في الأقطار العربية التي زاد اندماجها في النظام الرأسمالي العالمي، وعايشت موجات الهجرة إلى الخليج، خاصة بعد ١٩٧٣ ، فزادت ريعية الاقتصاد.

ب – برغم هذا الالتقاء والتشابه مع مجتمعات أخرى، فثمة خصوصيات فرضها التاريخ السياسي الحديث والمعاصر للمجتمع الفلسطيني، بكل مصاحباته الاقتصادية والاجتماعية، كان في مقدمتها، أن الريف الفلسطيني لايزال – برغم انحسار مساهمة الزراعة في الناتج – القطاع البنائي الذي مثّل ملاذا معيشيا للفلسطينيين، وأن حركة الهجرة الريفية الحضرية، بدت أقل وطأة منها في مجتمعات أخرى، بسبب الحواجز الأمنية والمادية. بل برزت أنماط جديدة في الهجرة، تمثلت في هجرة يومية بين الأرياف

والحواضر، للعمل والعودة، وبين الضفة وغزة والأراضي المحتلة منذ ١٩٤٨، كما برز نمط نوعي من فقراء الحضر، ارتبط بوجود المخيمات الفلسطينية.

٣ – تعدّ العائلة الفلسطينية وحدة بنائية محورية في تحقيق الحماية المتاحة على مستوى إعادة إنتاج البشر – الإنجاب – والتنشئة الاجتماعية والوطنية، والإبقاء على صيغ التكافل الاجتماعي والاعتماد المتبادل، على مستوى النسق القرابي كله، سواء ما يتعلق منه بالعائلة الممتدة، أو بالتكافل في ما بين العائلات. وبرغم ما طرأ على العائلة من تغيرات، فقد كانت بديلا سياسيا لإشباع الحاجات، فى غيبة السلطة الوطنية، وفي مواجهة كل تحديات الاحتلال الإسرائيلي. وشغلت المرأة الفلسطينية في هذه العائلة أوضاعا متناقضة ومتباينة، كما تباينت أدوارها الإنجابية والتربوية والسياسية والاقتصادية، بتباين تضاريس العائلات، حسب الريف والحضر، والطبقة الاجتماعية، والحالة الزواجية التي فرضت على المرأة ربة الأسرة ورئيستها أدوارا وأعباء كثيرة، أسهمت في مشاركتها، وفي مضامين وعيها المجتمعي بمستوياته المختلفة.

٤ – برزت أنماط في الحراك أو النقلة الاجتماعية S. MOBILITY، كان في مقدمتها الحراك بين قطاعات الاقتصاد والمهن، والاتجاه نحو التعليم بالداخل والخارج، حسب ما أتاحته منظمة التحرير، والإمكانات المادية لبعض العائلات، فأتاح ذلك فرصا لتعليم المرأة، فازدادت مشاركتها في الوظائف والمهن الفنية والإدارية. ولقد أسهم في هذا الحراك، بروز العمل المأجور وتحويلات المهاجرين، واتساع فرص المشاركة السياسية. ومع أن فرص الشباب في الحراك كانت أكثر وأكبر من فرص غيرهم في الفئات العمرية، وكانت فرص الذكور أكبر من فرص الإناث، إلا إن هذا الحراك يلفت النظر إلى أمرين: أولهما، مرونة البنية الاجتماعية، وقدرتها على إعادة إنتاج التفاعل المجتمعي الوطني، وثانيهما، وجود أجيال في المستقبل القريب، من الشباب، ذات خصائص نوعية علمية دقيقة، تساهم في صناعة المستقبل الفلسطيني.

٥ – يعدّ المجتمع الفلسطيني، بحق، أكثر المجتمعات – في المنطقة العربية – تسييسا، نتيجة لتراكمات خبرات الانتفاضات والمقاومة وتعدد التنظيمات السياسية، إلا إن ثمة تناقضات أثرت، ويمكن أن تؤثر، في المستقبل، في فاعلية هذا التسييس واضطراده. وفي مقدمة هذه التناقضات، بيروقراطية التنظيمات السياسية، خاصة منظمة التحرير، والانفصال بين الدولة والمجتمع المدني والعائلة، بما يسمح بتجسيد فاعلية الروابط والانتماءات الأولية التقليدية التي أثرت في الوعي الطبقي والسياسي والمجتمعي على نحو عام (ص ١٥ – ١٦).

٦ – طرأت على العائلة الفلسطينية، تحولات جعلتها في مرحلة انتقالية بين الأبوية التي تعتمد على سلطة الأب، وفوقية القرارات، وتقسيم الأدوار، وفقا للنوع والسن، وعائلة في مرحلة تحول، لم تستقر أبعادها بعد، وتوحي كل منها بإمكانات لسيناريوهات مستقبلية ممكنة ومحتملة. فقد طرأ على السلطة الأبوية تغيرات مهمة، نتيجة لوجود عمل مأجور خارج نطاق العائلة. ونتيجة للحراك التعليمي لأعضاء العائلة، فضلا عن تولي كثير من النساء قيادة أمور العائلة، بسبب الترمل، أو هجرة الزوج إلى الخليج. إضافة إلى تأخر سن الزواج، وانفتاح فرص التعليم والمشاركة السياسية أمام الشباب. وإذا كانت وطأة تغير العائلة في الحضر أكثر منها في الريف، وفي الشرائح الطبقية العليا والوسطى – تجاوزا – أكثر منها في الدنيا – فإن مجمل هذه التغيرات، يوحي بتغير نمط السلطة العائلية، وعقلانية بعض القرارات، وإتاحة مقادير من الحريات الشخصية في الزواج والعمل والمرأة. ومن المحتمل إذا ما امتدت هذه التغيرات عبر الزمن، وعاد المجتمع الفلسطيني تدريجيا إلى التفاعلات الاجتماعية غير المشروطة بسلطات الاحتلال – أن يفضي ذلك إلى إعادة تنشئة الذكور والإناث لصالح المزيد من التجلي لحقوق المرأة وأدوارها.

٧ – بيّنت الباحثة بجلاء محدودية الأطروحات النظرية والبحثية حول مكان القيم والمعايير التقليدية، في توجيه اختيارات أعضاء المجتمع، وتشكيل الوعي المجتمعي بالمرأة. وطالبت بالمزيد من البحث المتعمق، لفهم ما يمكن وسمه بأنه تقليدي مؤثر في الوعي بالمرأة، وما يمكن، أن نسميه متجددا فرضته الظروف غير الاعتيادية التي مّر بها المجتمع الفلسطيني. فالقيم والمعايير لا توجد في فراغ، ولا هي – أبدا – معطى بذاته خارج تاريخ المجتمع وسيرورته. ولهذا، وإن بدا لنا وجود بعض القيم كالشرف والتوريث، مثلا، فإن علينا أن نبحث دائما في مدى تغير وضع هذه القيم في سلم تدرج القيم، والأهم من هذا، أن نتعمق في مضامينها، وما طرأ عليها من مستجدات، بفعل التغيرات المادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية. هذا فضلا عن تباين أدوار قيم بعينها، ومن ثم وظائفها، بتباين الأوضاع الطبقية للناس. «فأخلاق الناس وقيمهم تختلف باختلاف فرصهم في المعاش» – كما ذهب إلى ذلك ابن خلدون. وفوق ذلك، فإن ما يسمى تقليدي في ضوء قياس لاتاريخي على منظومات القيم الغربية، قد يكون ضرورة في لحظة

تاريخية، للحفاظ على الهوية الوطنية، وتشكيل سلطة ثقافية مطلوبة في غيبة سلطات أخرى، سواء كانت سياسية أو مدنية. وإذا ابتعدنا عن الانفعال والتعصب النوعي أو السياسي، سنجد أن أوضاع المرأة الفلسطينية قد طرأ عليها تغيرات مهمة، في التعليم والعمل، والمشاركة العائلية، وفي الإنتاج العلمي والفني والأدبي، وفي النضال السياسي. ولقد انعكس هذا على وعي المجتمع بالمرأة، ووعيها – هي– بقدراتها على اتخاذ القرارات الفردية والجماعية.

وإذا كان ما سبق قد قدّم إطارا عاما لأوضاع بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة، فإن ربطا أكثر عمقا عن تأثيرات أكثر تفصيلا، إحصائيا وإمبريقيا، بين هذا الإطار والأوضاع المتغيرة للمرأة الفلسطينية – لايزال بحاجة إلى جهود بحثية. فثمة قضايا مهمة كان يمكن استطلاعها لمَا لها من علاقة بتطوير أوضاع المرأة، وتحديد جماعات النساء التي بحاجة – في منظور سلم الأولويات – إلى عمل تنموي ونضالي أكثر من غيرها. ولعل في مقدمة هذه القضايا: مظاهر المشاركة السياسية للمرأة في السلطة الرسمية وفي منظمات المجتمع المدني، وموقع المرأة في ظواهر البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي، وحدود عملها، كمّا وكيفا، في القطاع غير المنظم الذي تعمل النساء فيه بمنأى عن ضوابط لشروط العمل وظروفه وعوائده وبيئته. وإذا استثنينا بعض الملاحظات – المقدرة بواعثها ومبرراتها الموضوعية – خاصة سرعة الانتقال بين القضايا والأفكار، وافتقاد إبراز جدلية العلاقة بين الإطار البنائي وأوضاع المرأة الفلسطينية – فإن العمل يعدّ مساهمة علمية جادة في فهم المجتمع الفلسطيني، وتزداد قيمته العلمية، بما طرحه من فرضيات وتساؤلات هي بحاجة إلى إجابات علمية واقعية.

الجزء الثاني
المرأة والدعم الاجتماعي

بني جونسون

الدعم الاجتماعي: النوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في فلسطين

اعتمدت الدراسة الثانية، حول الدعم الاجتماعي، كسابقتها، على بيانات جاهزة، حول أنماط الدعم الاجتماعي، الحكومية والدولية والأهلية، سواء كانت مقدمة من جمعيات أهلية، أو من العائلات والمواطنين، بعضهم إلى البعض، بالاعتماد على مخزون تراثي، قيمي وسلوكي، حول التكافل الاجتماعي. وإذا كانت الدراسة قد أتت وصفية راصدة لمجالات الدعم الاجتماعي، فقد طرحت بعض الأفكار والتصورات حول التطوير المستقبلي لسياسات الدعم الاجتماعي، وشبكات الأمان الاجتماعي SAFETY NETS، مسترشدة بالتطورات العالمية في هذا المجال التي ارتبطت بما صاحب سياسات التكيف الهيكلي أو «التحرير الاقتصادي» من آثار اجتماعية – أفضت إلى تزايد البطالة وانخفاض دخول أعداد كبيرة من الناس، ومن ثم زيادة أعداد الفقراء، خاصة النساء المستبعدات والمحاصرات في أسواق العمل، بما يؤكد ما أشارت إليه بحوث دولية وعربية غير قليلة حول زيادة إفقار المرأة، أو ما اصطلح عليه بظاهرة «تأنيث الفقر». وفي ضوء هذا كانت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

١ – تعتمد معظم الأسر الفلسطينية في حياتها اليومية على مصادر متنوعة من الدعم من هيئات دولية، ووكالة غوث اللاجئين (الأُنروا)، ومن التنظيمات السياسية الفلسطينية، ومن لجنة الزكاة الإسلامية. وأكدت الدراسة أن مصادر الدعم غير الحكومية هي الأكثر انتشارا، وتتمثل في مساعدات الأقرباء داخل الإطار العائلي، وبعض الجمعيات الأهلية.

٢ – تلعب النساء الفلسطينيات أدوارا متميزة في الدعم الاجتماعي، باعتبارهن مقدمات ومتلقيات لهذا الدعم، مما حمّلهن أعباء مضاعفة، نتيجة للظروف الصعبة التي مرّ بها المجتمع مع الاحتلال الإسرائيلي، ونتيجة لاستبعادهن من أسواق العمل الرأسمالية التي تخضع لما يشبه الداروينية الاجتماعية، نتيجة للحرمان التاريخي للمرأة من فرص تنمية القدرات والمهارات، فضلا عن دورهن الاجتماعي كعائلات لأسرهن التي تعاني من الترمل والتيتم ووجود كبار السن أو المعاقين، في بعض هذه الأسر.

٣ – أهم خصائص الدعم الاجتماعي تكشف قصوره عن إشباع حاجات المرأة، وتقصيره في تمكينهاEMPOWERMENT من المشاركة الفاعلة في تطوير أسرتها وتطوير مجتمعها. ويرجع هذا إلى أن الدعم، بسبب الاحتلال، لا يفي بالحد الأدنى الضروري لإشباع الحاجات الأساسية، وإلى عدم وجود تنسيق في ما بين الأطراف المقدمة للدعم والمشاركة فيه، ولكونه آنيّا في

أهدافه، لارتباطه، غالبا، بالطوارئ والكوارث التي تنجم عن أفعال الاحتلال الإسرائيلي. كما أنه يأخذ طابع الإحسان، ومن ثم، لم ينظر إليه كحق من حقوق المحتاجين إليه. وغالبا ما ينظر إلى المتلقي له كطرف سلبي لا يشارك في التخطيط لدعمه، أو السياسات الاجتماعية التي هو بحاجة إليها. وبرغم محدودية وقصور الدعم الاجتماعي الموجه إلى المرأة الفلسطينية، وبرغم وجود أفكار نظرية وسياسات مطروحة في الساحة الفلسطينية، حول السياسات الاجتماعية، فلا توجد رؤية ذات أهداف محددة وآليات فاعلة لتحقيق تلك الأهداف، كما أن المرأة الفلسطينية لا تشارك في صياغة أولويات وأهداف السياسة الاجتماعية. ولهذا، تركزت أهداف الدعم الراهنة في أهداف تقليدية حكومية، هي مهمة وضرورية، لكنها لا تسهم على نحو واضح في تنمية قدرات المرأة الفلسطينية وأسرتها، وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها. فغالبية الدعم الدولي، والحكومي، والأهلي، يتركز في مواجهة الحالات الطارئة والصعبة والشيخوخة.

٤ – فسرت الدراسة حالة الدعم الاجتماعي وخصائصه، بوجود الاحتلال الإسرائيلي الذي حاصر كل تمويل له، وبالظروف الصعبة التي تواجه المجتمع الفلسطيني، وفي القلب منه «المرأة الفلسطينية»، فاقتصاده محجوز عن التطور، ومحاصر في تفاعلاته، وبناء على ذلك، انحسر الإنتاج، وزاد الريع والنشاطات غير المنتجة، إضافة إلى التأثر بالاقتصاد العالمي الذي يعتمد على أيديولوجيا السوق التي كانت نتائجها أكثر إضرارا بفرص المرأة في سوق العمل، ومن ثم، بوجود دخل ثابت ومنتظم وكاف لها. ولقد أفضى كل هذا إلى عشوائية الدعم، وجزئيته، وعدم وجود سياسات محددة يمكن أن تساعد على اضطراد تنمية قدرات المرأة ومشاركتها.

٥ – اقترحت الدراسة مجموعة من الأهداف والآليات، تمثل إطارا عامّا لسياسة اجتماعية قابلة للتجدد، لمواجهة حاجات المرأة وأسرتها، ومن ثم، تعميق البعد الاجتماعي في التنمية المضطردة للمجتمع الفلسطيني SUSTAINABLE DEVELOPMENT. وكان من أهم هذه الاقتراحات:

١ – الاستفادة من التطورات العالمية في مجال الرعاية والنوع، وتعديلها بما يناسب المرحلة الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني. ونقيض هذا أن يتجاوز الدعم التلقي السلبي إلى المشاركة الإيجابية والتمكين، والاهتمام بالفقراء والمهمشين، ومعالجة آثار البطالة واستبعاد المرأة من سوق العمل، وتخفيف التفاوتات بين الأغنياء والفقراء، وإعادة النظر في دور الدولة الاجتماعي، بما يمكّن الفئات الاجتماعية من المشاركة في التنمية. فهناك فئات بحاجة إلى دور فاعل للدولة، من حيث التنسيق في ما بين مؤسسات العمل الاجتماعي، وتوجيهها، وضمان اضطراد تمويلها، وتقويم أدائها الاجتماعي التنموي.

٢ – إعطاء الأولوية، من منظور الجماعات المستهدفة، للنساء الأكثر فقرا، سواء كان فقرهن يرجع إلى فقر «القدرة»، نتيجة لتحيز السياسات التعليمية والصحية ضدهن، أو إلى فقر «الدخل»، نتيجة للحرمان من العمل، واضطرارهن إلى قبول شروط سوق العمل المجحفة، من حيث الأجر وساعات العمل. وليت النساء اللائي يشغلن أولوية في هذا السياق، يكنّ من هؤلاء اللائي يرأسن أسرا.

٣ – الاستفادة مما هو متاح من قيم وممارسات حول التكافل الاجتماعي الفردي والعائلي والمجتمعي، لتطويره، وتوسيع دوائر المشاركة فيه. وتكوين بنية أساسية تساعد على تعبئة هذه الممارسات، لكي تكون أكثر فاعلية.

٤ – إنشاء مؤسسة ضمان اجتماعي، يمثل فيها كل شركاء العمل الاجتماعي، من حكوميين وأهالي، ذكورا وإناثا، تكون مهمتها وضع السياسات وتطويرها، وتعبئة الجهود، وتحديد الأولويات، وتقويم المخرجات.

وبرغم كل التقدير لجهد الدراستين، ومحاولتهما العلمية، إلا إن ثمة أبعادا، ذات صلة بخصوصية التاريخ السياسي والاجتماعي الفلسطيني، لاتزال بحاجة إلى بحث وتطوير، واستخلاص الدروس، للتطوير التنموي المستقبلي للمجتمع الفلسطيني، وبداخله المرأة الفلسطينية، إنسانا ومواطنا له كل صلاحيات المشاركة في الأفعال الاجتماعية، الإنتاجية والخدمية. فعلى سبيل المثال، تحتاج القوى الاجتماعية إلى مزيد من البحث والدرس، من منظور خصائصها، واحتمالات التغير فيها، ومن ثم، فَهْم مصالحها ووعيها. كما تحتاج تجربة الانتفاضة في عمقها وشمولها، وخصائص الذين شاركوا فيها، كبارا وصغارا، ذكورا وإناثا، إلى دراسات متعمقة، يستفاد منها في استخلاص آليات نوعية لتعبئة القدرات البشرية الفلسطينية في صناعة مستقبل تنموي، قادر على النضال والمنافسة العالمية. وأتصور أن سلطة وطنية، خاضت تجربة النضال السياسي والعسكري، تبقى بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد، يحدد دورها ودور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ولا يكرر أخطاء وخطايا نظم عربية أخرى في

هذا السياق.

الاقتصاد والعمل

الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية

ريما حمامي

برنامج دراسة المرأة، جامعة بيروت ١٩٩٨

تسعى دراسة ريما حمامي إلى تقديم رؤية موضوعية جديدة لأوضاع المرأة في الاقتصاد للمجتمع الفلسطيني، وبصفة خاصة، إلى تحديد فجوات النوع الاجتماعى (GENDER GAPS) في المجتمع الفلسطيني، بهدف تحديد الإمكانيات المتاحة للنساء للوصول إلى، الإستفادة من الموارد العامة المتوفرة. وتركز الدراسة على أوضاع المرأة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي تهتم بالتقويم النقدي لدرجة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوة العاملة والنشاط الاقتصادى عموما التي هي الاشكالية مطروحة في الكثير من الدراسات والمسوح الإحصائية في البلدان العربية حيث إن المقاييس المعيارية (SRANDARD MEAS-WES) التي تتبناها الدراسات الدولية لا تقوم لحساب معظم الأعمال والأنشطة التى تقوم بها النساء في الحياة الاقتصادية ولهذا، تتدنى تقديرات المشاركة الفعلية للمرأة فى قوة العمل الوطنية ودرجة انخراط النساء في الحياة الاقتصادية.

تجلب الدراسة في هذا الصدد الكثير من الأدلة التي تشير إلى أن عدد النساء الفلسطينيات المشاركات في النشاط الاقتصادي يفوق ما تظهره الإحصاءات الرسمية. فنتائج المسوح التي أجرتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية تشير إلى أن نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل بلغت نحو ١١٪ عام ١٩٩٥، (٦,٧٪ في قطاع غزة، ١٢,٨٪ في الضفة الغربية) وهي أعلى نسبة سجلت منذ بداية السبعينات.

ويفيد الجدول رقم (١) في دراسة ريما حمامي بتدهور مشاركة المرأة في قوة العمل خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٣ والتذبذب الكبير في نسبة مشاركة الإناث طبقا لهذا الجدول يعود في تقديري، إلى أن هذه الإحصاءات غير قابلة للمقارنة على أسس دقيقة، وتحتاج إلى إعادة نظر في الأساس الإحصائي للمقارنات. إن تلك الإحصاءات التي تشير إلى أن نحو ٨٩٪ من الإناث عند سن الخامسة عشرة هن خارج نطاق قوة العمل، تجعلني أوافق الباحثة على أن تدني هذه النسبة يعود إلى استثناء أنشطة العمل التي تقوم بها معظم النساء. كالنشاطات المتقطعة، وغير الرسمية (INFORMAL)، وغير المدفوعة الأجر(UNPAID FANILY LABOUR). ثم إن صغر حجم الفترة الزمنية المرجعية (أسرع المسح) يؤدي إلى سوء قياس مشاركة المرأة في قوة العمل، لأن معظم عمل النساء إنما هو عمل متقطع أو موسمى. ناهيك عن القضية المنهجية الكبرى التي تتعلق بعدم احتساب عمل ربات البيوت كجزء من النشاط الاقتصادي، إذ أن هذا النشاط هو مولد للقيمة المصابة برغم عدم احتسابه في التاريخ المحلي الإجمالي وفقا لبعض المعايير الدولية التي أصبحت الآن موضع نقد ومراجعة.

تنتقل الباحثة بعد المناقشة المستفيضة للمفاهيم الإحصائية ومشاكلها، بشأن حدود مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية الفلسطينية – إلى قضية تحليلية على درجة كبيرة من الأهمية، هي قضية تجزئة أسواق العمل (LADONR MARKET LEG-WENTATION). فهي تشير إلى أن «كل سوق يمثل مجموعة مختلفة من ممارسات العمل والعلاقات ما بين العاملين وأصحاب العمل»، منبهة إن ما لهذه التجزئة من انعكاسات على علاقات الإنتاج وأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة عموما.

وبهذا الصدد تقدم الباحثة تصنيفا لأسواق العمل المجزأة في الاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين: اقتصاد غير زراغي، اقتصاد زراعي، عمل مأجور في إسرائيل، اقتصاد غير رسمي، اقتصاد بيتي.

وفي ظل هذا التصنيف يلاحظ ضعف كثافة مشاركة النساء في العمل المأجور في إسرائيل والمستوطنات على الضد من مشاركة الرجال في هذا المجال بينما تشارك النساء كثافة في ما يسمى بالقطاع غير الرسمى (بسطات غير مسجلة توجد خارج البيت (على الرصيف) أو أعمال حرة أو انتاج سلعي صغير، خاصة في مجالي الملابس وصناعة الأغذية)، وفي مجال الاقتصاد المنزلي حيث يمارس النشاط الاقتصاد لأغراض الاستهلاك الذاتي لا لأغراض البيع.

وفي القطاع الزراعي لا تظهر المسوح الإحصائية المعيارية مساهمة المرأة فيه، إذ تصنف معظم الإناث كأفراد أسرة لا يحصلن على أجور. أما التسجيل الحقيقي لمساهمة المرأة فيكون في القطاع الرسمي غير الزراعي الذي يشمل الصناعة والخدمات، عندما تعمل المرأة مقابل أجر أو دخل منتظم. وتسجل الباحثة النداءات الوطنية الفلسطينية الداعية إلى الاعتماد على الذات اقتصاديا والانسحاب من سوق العمل الرسمية وهذا يؤكد الطابع الإنتاجي للاقتصاد المنزلي إذا تم تحديد دوره بدقة في التقسيم الاجتماعي للعمل وفي ما يختص به النساء في القطاع غير الرسمي، ترى الباحثة أن الدخل المتولد من أنشطة النساء فيه يعد دخلا هامشيا هدفه الأساسي تخفيف الفقر، وأن قياس عوائد أنشطة هذا القطاع من الصعب الوقوف عليها (مثل تصفيف الشعر في البيوت)، ولهذا، فإن هذا القطاع يشكل من وجهة نظر الباحثة: منطقة رمادية في ما يتعلق بتعريف النساء لحالتهن العملية وبعلاقات العمل التي تشكل هويتهن كعاملات (ص١٦). وفي أحيان كثيرة يختلط عمل المرأة في القطاع غير الرسمي بعملها في إطار الاقتصاد المنزلي، مثل بيع ومقايضة منتجات غذائية فائضة على الحاجة، كالمنتجات الزراعية أو الأغذية المعدة منزليا.

وفي محاولة لتقديم صورة تجميعية لمشاركة النساء في مختلف أنماط سوق العمل المذكورة، في ضوء المسوح الحديثة المتفرقة التي تم القيام بها منتصف التسعينات، يتضح أن المشاركة في القطاع غير الزراعي تصل إلى ١٢٪ في غزة و١٨٪ في الضفة، وبالنسبة إلى القطاع الزراعي تصل النسبة إلى ٢٠٪ في غزة و٣٩٪ في الضفة. بينما يحتل الاقتصاد غير الرسمي المرتبة الأولى في قائمة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، بنسبة تصل إلى ٦١٪ في غزة و٥٦٪ في الضفة.

تكرس الباحثة معظم دراستها لبحث أوضاع المرأة ومشاركتها في كل سوق من الأسواق الخمس بالتفصيل وخاصة من حيث الحالة العملية (العمل المأجور، العمل بدون أجر، العمل للحساب الخاص). وعلى ضوء هذا البحث تشير إلى أن قطاع الخدمات هو الموظف الأكبر للنساء في الاقتصاد الرسمي عموما، حيث إن ٥٥٪ من النساء العاملات في سوق العمل الوطنية غير الزراعية يعملن فيه.

كما تلاحظ الباحثة أن العمالة النسائية تتركز في مجالين مهنيين الأول، وهو ذو مرتبة عالية في السلم المهني، يشمل المهنيات والكاتبات والمساعدات الفنيات، إذ شكل النساء في هذا المجال ٣٦٪ من قوة العمل في الضفة الغربية و٣٣٪ في قطاع غزة. والثاني هو القطاع الزراعي. وبرغم أن النساء ممثلات شكل كبير في الوظائف الوسطى في مجالات التعليم والتمريض والسكرتارية، فإن المعدل العام للفرق في الأجور بين الرجال والنساء يظل كبيرا نسبيا، ويصل إلى نحو ٣٦٠ دينار سنويا، مع اعتبار الانخفاض النسبي لسلم الرواتب لكلا الجنسين، والفروق الملموسة في ساعات العمل لكل منهما.

تضم الدراسة بيانات تفصيلية مهمة حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لمشاركة النساء في الاقتصاد غير الرسمي (جدول ١٧)، وضمنها بيانات فريدة، كتلك المتعلقة بنماذج العاملات في القطاع غير الرسمي: البائعات المتجولات في غزة، منظفات الخضروات للتجار في البيوت في منطقة نابلس، الخياطات في البيوت في منطقة رام الله، وقص وصف الشعر في البيوت في منطقة نابلس.

الدراسة تلقى الضوء بالإضافة إلى كل ذلك على قضايا لم تحظَ بالفحص التفصيلي من قبل، مثل العلاقة بين التعليم والحصول على فرصة عمل للنساء في الاقتصاد الفلسطيني، وآليات الاختراط في سوق العمل الإسرائيلية، وحجم البطالة لدى النساء، والعلاقة بين عمل النساء والخصوبة. وتختتم الباحثة الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الأولية، منها أن «المستوى المنخفض من المشاركة للإناث في أنشطة العمل في القطاع الرسمي إنما يعود إلى القيود البنيوية للاقتصاد أكثر من كونه عائدا إلى موانع أيديولوجية أو ثقافية» (ص٤٦) ومنها أيضا أن النساء يعانين تمييزا في الأجور في جميع أسواق العمل، خاصة في قطاعي الصناعة والخدمات. وتدعو الدراسة إلى ضرورة التوصل إلى مجموعة السياسات المناسبة لتحقيق اندماج أكثر فعالية وأكثر إنصافا للنساء في الاقتصاد الفلسطيني، في إطار رؤية جديدة للعلاقة في ما بين الجنسين في إطار استراتيجية للتنمية المستدامة في فلسطين.

أخيرا، يجب القول إن هذه الدراسة تعد مساهمة أولية مطلوبة لتسليط الضوء على أوضاع المرأة في الاقتصاد الفلسطيني، وفي مختلف أسواق العمل التي تعمل فيها المرأة الفلسطينية.

التجربة الفلسطينية في لبنان

أعداء كثيرون جدّا

روزماري صايغ

الناشر/ زد بوكس/ لندن ١٩٩٤/ ٣٦٩ صفحة

TOO MANY ENEMIES

THE PALESTINIAN EXPERIENCE IN LEBANON

ROSEMARY SAYIGH

ZED BOOKS, LONDON, 1994, (369 PAGES)

مراجعة/ أميرة هويدي

إسرائيل، الكتائب، حركة أمل، المكتب الثاني (جهاز المخابرات بالجيش اللبناني) هم بعض «الأعداء» الذين يزخر بهم تاريخ الشتات الفلسطيني، وكتاب روزماري صايغ الذي يسجل، بعمق ودقة، التجربة الفلسطينية في لبنان، منذ ١٩٤٨ حتى حرب الخليج.

في شرحها للأسباب التي دفعتها إلى كتابة وإجراء الأبحاث لهذا العمل، تقول صايغ، في المقدمة، إن الفكرة جاءت بعد أول هجوم قامت به حركة أمل (الشيعية) ضد مخيم شاتيلا والمخيمات الفلسطينية الأخرى في بيروت، في مايو/ يونيو ١٩٨٥. كانت صايغ تزور المخيم بشكل مكثف من قبل، لإجراء أبحاث لكتاب عن المرأة الفلسطينية، إلا إن هول الصدمة مما شاهدته من حطام ودمار «في حق هذا المجتمع الصغير الذي هوجم مجددا، من «إخوة» هذه المرة، أصابني بالصدمة، إلى حدّ أنني وضعت أبحاثي جنبا، في محاولة لفهم ما حدث». هذه المحاولة للفهم، لم تكن مجرد فهم مباشر لمجرى الأحداث، بل أرادت صايغ فهم الهدف من هذا الحدث، الأسباب التاريخية المؤدية إليه، بالإضافة إلى الخبرات الداخلية التي يستطيع الناجون من الهجوم روايتها.

في هذا الكتاب، تحرص صايغ على تأريخ هذه التجربة «شفاهيا» من خلال شهادات الذين عاصروا المراحل والأحداث المختلفة في شاتيلا. وهو أسلوب يبدو أكثر إقناعا ومنطقية لتناول أحداث اتسمت بالتعقيد الشديد والجدل، أيضا.

يعرض أكبر قسم في الكتاب، وهو القسم الأول، إلى تاريخ شاتيلا (١٩٤٩ – ١٩٨٢)، يرويه شهود عاصروا النشأة، محاولات الاستقرار المختلفة، تطور «مجتمع» المخيم إلى ما هو أشبه بالمنازل – بديلا من المخيم – الذي صاحبه تطور كبير، أيضا، في خدمات ودور الأُنروا في الحياة اليومية والمهنية. سرد الأحداث هنا يراعي – بدقة بالغة – تداخل العناصر المكونة لمجتمع المخيم والمؤثرة فيه. فهناك الخلفية الثقافية والتراثية للفلسطينيين الذين لجئوا إلى لبنان (قرويين ومدنيين)، والوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في لبنان، وطبيعة التوازنات المذهبية (الضعيفة، أصلا) التي ساهم وجود تكتل سكاني كبير كالفلسطينيين في اختلالها. هناك، أيضا، العوامل الخارجية وتأثيرها على الداخل. في الخمسينات، مثلا، هناك الثورة المصرية في ١٩٥٢، واتحاد مصر وسورية في ١٩٥٧، والثورة العراقية في ١٩٥٨، وانهيار حلف بغداد. هناك، أيضا، نمو شعبية عبد الناصر، وما صاحب هذه الفترة من نداءات الكفاح المسلح الذي تحقق بالفعل، لكن أدى إلى خروج منظمة التحرير وحركة المقاومة الفلسطينية. في الوقت نفسه، تسببت «القومية العربية» في إنهاء مناعة لبنان من الضغوط العربية.

في الستينات، هناك آثار نكسة ١٩٦٧ التي لم تتسبب في تراجع الناصرية كقوة سياسية فحسب، وإنما أتاحت الفرصة لحركة المقاومة الفلسطينية لاحتلال دور في سياسة المنطقة. «مبادرة السلام» المصرية في ١٩٧٧، ومعاهدة كامب ديفيد في ١٩٧٩، وضعتا حدّا للضغوط الفلسطينية والعربية على إدارة كارتر التي كانت تستهدف عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، يعترف بالحقوق القومية الفلسطينية. أدى هذا الوضع، أيضا، إلى إضعاف دور لبنان كعنصر يحقق توازن في المشرق العربي – كان من الممكن أن يحدّ من التدخل السوري، أو ربما الغزو الإسرائيلي في ١٩٨٢. حدث إقليمي آخر أثر على لبنان وعلى وضع الفلسطينيين فيها، هو الثورة الإيرانية التي ساهمت، بشكل أو بآخر، في شقّ المسلمين داخل حركة المقاومة الفلسطينية، وتعزيز الوعي المذهبي لدى شيعة لبنان.

على الصعيد نفسه، هناك نمو الشعور العدائي من داخل لبنان للفلسطينيين الذي ذكّاه ومدّه آل جميل، ومعهم الكتائب وإسرائيل، والولايات المتحدة، أيضا، التي لعبت دورا خطيرا، غير الدور المعلن كطرف حيادي في ١٩٨٢، وما بعد ذلك.

تجربة الفلسطينيين في لبنان، إذن، هي تجربة غنية جدّا لباحثين من عينة صايغ، ومهمة، ليس فحسب لحدتها وقسوتها، ولكن، لأنها نموذج صارخ لتجربة الشتات، وطبيعة الحسابات السياسية في المنطقة.

من أهم الجوانب التي ترصد صايغ تطورها وتفاعلها مع الأحداث، الجانب الاجتماعي في مجتمع المخيم. ولأنه نادرا ما يهتم

الباحثون بمثل هذا العنصر المهم، في الكتب التي تتناول القضية الفلسطينية، في الثلاثين عاما الأولى من تاريخها، فإن «أعداء كثيرون جدّا» يعد فرصة كبيرة للقارئ، لكي يفهم أكثر ثقافة هذا الشعب الذي اختلف حسب التجربة والبلد الذي يستضيفه. تقول صايغ إن طبيعة المجتمع اللبناني الواعي طبقيا انعكست على مفهوم الطبقية داخل شاتيلا، فتذكر، مثلا، كيف وجد اللاجئون الذين جاءوا من المدن الفلسطينية، صعوبة في تقبل العيش مع «القرويين» في المخيم. من ناحية أخرى، نجد أن فرص العمل والاستقرار، للطبقات المتوسطة المدينية من الفلسطينيين، ومنحهم الجنسية، كانت أفضل منها للقرويين الفقراء. العنصر المذهبي لعب دورا مهمّا هو الآخر، حيث استطاع المسيحيون منهم إيجاد سبل أفضل للحياة. مواقع السبعة عشر مخيما داخل لبنان، حسمتها، بالمثل، الخريطة المذهبية التي حددت مكان غالبية هذه المخيمات قرب المناطق المسلمة، كالنبطية، وصور، وطرابلس، وبعلبك، حيث عمل كثير من الفلسطينيين في الزراعة.

جانب آخر استحق اهتمام صايغ في هذا الكتاب، هو ما أصبح يسمى بـ «الثقافة الشعبية» داخل المخيمات، في فترة «الثورة»، من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٢. والعلاقة بين الثقافة الشعبية وثقافة المقاومة والأحياء هي، كما تقول صايغ، علاقة معقدة ومثيرة في آن واحد. وهنا ترصد ثلاثة أطر متداخلة: الصحوة الثقافية الفلسطينية، وهي ظاهرة خاصة بالطبقة المتوسطة، ومرتبطة تاريخيا بمنظمة التحرير، وحركة المقاومة الفلسطينية، إلا أنها لم تحتويها. ثانيا، الثقافة الشعبية في المخيمات التي هي في الأصل ريفية، ولكنها خضعت للتغيرات. ثالثا، الثقافة التي كوّنتها حركة المقاومة، والتي جمعت بين رموزها العسكرية ورموز «الأحياء» و«الثقافة الشعبية». تحلل صايغ، في هذا الجزء الصغير، رسومات وأشعار وغناء المخيمات، وتربطها بما قدّمه غسان كنفاني، مثلا، من أعمال، وهو الذي نشأ في مخيم.

الباحث أو القارئ المهتم بالخلفيات الدقيقة للخريطة الفلسطينية، في تلك الفترة، لابد من أن يجد كتاب صايغ بالغ الثراء، من حيث التوثيق والبحث والتحليل والربط الذكي في ما بين العناصر المختلفة والمتداخلة، لمصائر الفلسطينيين واللبنانيين. إلا إن الكمّ الهائل من المعلومات التي يقدمها الكتاب، قد يصيب القارئ الذي يبحث عن ما جاء في العنوان – التجربة الفلسطينية في لبنان – بالتوهان، في التفاصيل الكثيرة المتشعبة التي قد تخرج تماما عن سياق الموضوع الرئيسي (مثل الجزء الكبير المخصص لتاريخ شيعة لبنان). إضافة إلى هذا التشعب، نجد أن النصف الثاني من الكتاب يكاد يغرق تماما في سرد تاريخ لبنان بعد ١٩٨٢، حتى إن الجزء المخصص لأشهر ما ارتبط به اسم «شاتيلا»، وهو المذبحة التي نفذتها الكتائب اللبنانية ضد الفلسطينيين المقيمين في المخيم، لا يتجاوز خمس صفحات من إجمالي عدد صفحات الكتاب.

قد يكون هدف صايغ منح القارئ الفرصة لاستيعاب أحداث تلك الفترة المعقدة التي لابد من ذكرها، لفهم السياق التاريخي للأحداث، إلا إنه كان من الممكن أن تمرّ عليها سريعا، مقابل الالتزام بمحور الكتاب الرئيسي. مع ذلك، فإن «أعداء كثيرون جدّا» مرجع غاية في الأهمية، لدسامة مادته المدروسة جيدا، والأهم من ذلك، لرشاقة أسلوب صايغ التي احترفت الكتابة عن الشأن الفلسطيني، ولم تقع في فخ تناول الموضوع من منطلق الباحثين الغربيين. في الوقت نفسه، ساعدتها غربيتها على رصد ما قد لا تلاحظه العين الشرقية العربية. كل هذا يجعل من كتاب روزماري صايغ عملا ممتازا، لابد من قراءته، لفهم مرحلة من أهم مراحل تاريخ الشعب الفلسطيني الحديث.

الفلسطينيون في لبنان وسورية

دراسة ديموجرافية مقارنة (١٩٤٨ – ١٩٩٥)

حلا نوفل رزق الله

الناشر/ دار الجديد/ بيروت/ لبنان ١٩٩٨/ ١١٠ صفحات

مراجعة/ د. محجوب عمر

المستقبل الفلسطيني يعتمد على النمو المتزايد

هذا كتاب إحصائي يعتمد على معلومات وجداول إحصائية عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية، منذ عام ١٩٤٨ حتى

عام ١٩٩٥ . تحذر كاتبته، منذ البداية، وفي الختام، من أن الطابع الجزئي للبيانات المتاحة وضآلتها وعدم دقتها، من جهة، وغياب الدراسات والأبحاث التي تتناول أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان وسورية، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، من جهة ثانية – كان لها الأثر الأكبر في عدم التمكن من دراسة وضعهم الديموجرافي وتطوره على النحو المطلوب. وتوصي بضرورة تكثيف الجهود للقيام بأبحاث ومسوحات متخصصة تحيط بالظواهر الديموجرافية كافة، وتسعى إلى ضبط تسجيل أحداثها، مع تقديرها للخطوات الحديثة في مجال المسوحات والأبحاث التي تتعلق بالفلسطينيين المقيمين في المخيمات.

تبيّن محتويات الكتاب صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالفلسطينيين في لبنان وسورية، خاصة مع اختلاف توزيعهم في المناطق خارج المخيمات، وفي المخيمات نفسها، واعتماد أعداد الذين يقيمون في المخيمات، أساسا، على بيانات الأُنروا التي تسجل أعدادهم الموجودة داخل المخيمات وخارجها، بينما مجمل عدد الفلسطينيين خارج المخيمات يتغير صعودا وهبوطا، حسب الظروف السياسية التي تعيش فيها البلدان، ثم إن بعض المخيمات التي تضم فلسطينيين، منذ عام ١٩٥١، لم تعد مقصورة على الفلسطينيين وحدهم، والمقيمون فيها لم يعودوا يقتصرون على المسجلين في وكالة غوث اللاجئين التي تستند معظم الهيئات العاملة في مجال إحصاء الفلسطينيين إلى أرقامها، ومن ثم لم يعد من الممكن تحديد الأرقام استنادا إلى الاعتبارات التاريخية والجغرافية.

بدأت الكاتبة بذكر المعطيات الواردة في تقرير حكومة الانتداب عام ١٩٤٦، لعدد سكان فلسطين. واستنادا إلى تقديرات عدد الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٩، وحساب معدلات النمو المفترضة، ثم حساب تطور عدد السكان خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨١– خلصت الكاتبة إلى أن تقديرات عدد الفلسطينيين بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، تأرجحت بين ٣٠٠ ألف، حسب المصادر الفلسطينية، ونصف المليون، حسب الجهات المختصة. في ما بلغ عدد اللاجئين المسجلين في الأُنروا ٢٣٨٦٦٧ في ٣٠ يونيو ١٩٨٢، ووصل إلى ٢٧٨٦٠٩ في ٣٠ يونيو ١٩٨٧، ثم إلى ٣٣٨٢٩٠ في ٣٠ يونيو ١٩٩٤. وبناء على ذلك، قدّرت أن عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان، في الوقت الحاضر، قد يتراوح بين ٤٠٠ ألف و٤٥٠ ألفا.

وتعتقد الكاتبة أنه في شهر يونيو من عام ١٩٨٥، أدى نشوب القتال حول المخيمات وداخلها في بيروت، إلى تدمير نحو ٧٠٪ من مخيم شاتيلا، وأجزاء كبيرة من مخيم برج البراجنة، وإلى تهجير نحو ١٨ ألف لاجئ من المخيمَيْن المعنيين إلى مناطق أخرى من بيروت، وإلى صيدا وصور وطرابلس ووادي البقاع. وتشير إلى أن مخيم مار إلياس في بيروت يضم اليوم ألوفا من الفلسطينيين، تتشكل غالبيتهم (نحو ٨٠٪) من سكان تل الزعتر الذين وفدوا إلى المخيم بعد عام ١٩٨٢، والباقون نزحوا إليه من المخيمات الأخرى، بسبب حرب المخيمات. وهي ترى أن توزيع الفلسطينيين في الأُنروا على المناطق والمخيمات لا يسمح بإدراك تيارات التهجير التي تعرض إليها الفلسطينيون، إثر الاجتياح الإسرائيلي، مع الإشارة إلى أن كل الأعداد، تقريبا، يشك في عدم دقة تقديرها.

وتختلف معطيات أعداد الفلسطينيين الذين هاجروا إلى سورية عن أولئك الذين هاجروا إلى لبنان، وتكاد معطياتهم تكون ثابتة في توزيعها، سواء مَن يتحركون في داخل البلاد، أو الخارجون منها، أو القادمون إليها. ولقد تعاملت الحكومة السورية مع اللاجئين الفلسطينيين على نحو مختلف، فلم تعتبرهم أجانب، مثلما كانت الحال في لبنان، وبذلك سهلت انتقال اللاجئين منهم من المخيمات إلى خارجها، وقلّت، تبعا لذلك، الفروق في المتوسطات الإنجابية ومعدلات الخصوبة، بين المقيمين في المخيمات والذين أمكنهم الإقامة خارجها، وتدنت مستويات حصولهم على الخدمات الممنوحة للفلسطينيين من الأُنروا. وأبرز الأمثلة مخيم اليرموك الذي يعد أكبر مخيمات اللاجئين في سورية. وهو ضاحية في مدينة دمشق منحتها الحكومة السورية إلى مؤسسة أبناء فلسطين، لتوزيعها على الفلسطينيين، وتشييد المساكن فيها، لحل مشكلة اللاجئين المقيمين في الأبنية العامة (جوامع وخانات) أو في المدينة القديمة. وأطلق على تجمع اليرموك اسم مخيم، أسوة بالتجمعات الأخرى، بيد إن وكالة الغوث امتنعت عن رعايته، ولذلك، لم يدخل ضمن إحصاءات الوكالة الخاصة بمخيمات سورية. لكنها قدمت إلى سكانه الخدمات الممنوحة للفلسطينيين خارج المخيمات (إغاثة وتعليم وصحة). وخلال سنوات قليلة، احتوى هذا المخيم على عشرات الآلاف من الفلسطينيين، جاذبا إليه المنتقلين منهم إلى دمشق وإلى المحافظات الأخرى.

ولاحظت الكاتبة اختلاف مستوى الخصوبة العامة بين المخيمات ككل ومخيم اليرموك. وقد توفرت من مسحي المخيمات ومخيم اليرموك بيانات عن الأمية والمستوى التعليمي والمهنة. ويمكن اعتبار هذه المتغيرات ممثلة إلى حد كبير للمتغيرات الاجتماعية

والاقتصادية. أما من حيث التوزيع حسب المهن، فيتبين من الجداول تفوق نسبة المهنيين والفنيين في مخيم اليرموك على نسبتهم في المخيمات، وارتفاع نسبة من يعملون في الأعمال الكتابية في مخيم اليرموك على النسبة ذاتها في المخيمات، وانخفضت إلى الصفر نسبة من يعملون في الزراعة وتربية الماشية، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى ١١٪ في المخيمات.

وتخلص الكاتبة إلى أن الفلسطينيين، عموما، بعد عام ١٩٤٨، لم يعودوا يعيشون في نظام الإنتاج نفسه الذي كانوا يعيشون في ظله، في فلسطين، وتلحّ على ضرورة العودة إلى تفسير روزماري صايغ في كتابها «الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة»، وهي التي لاحظت انخفاض معدل وفيات الرضع من ١٠٦ بالألف عام ١٩٦٩ إلى نحو ٦٤ بالألف عام ١٩٨٠، في المخيمات الخمسة القريبة من دمشق، ومن ١٠٢ بالألف إلى ٦٧ بالألف، خلال الفترة ذاتها، في جميع المخيمات، وانخفاض معدل وفيات الأطفال من ٥٨ بالألف عام ١٩٦٩ إلى ١٨ بالألف عام ١٩٨٠، في المخيمات الخمسة، ومن نحو ٥٣ بالألف إلى ٢٠ بالألف، خلال الفترة ذاتها، في جميع المخيمات. وسجلت أن مستوى الوفيات في مخيمات لبنان أفضل من نظيره في مخيمات سورية، وأن متوسط العمر عند الزواج الأول في مخيمات لبنان يبدو طفيفا مقارنة بمثيله في مخيمات سورية، فبينما لا يتزوج قبل سن العشرين في لبنان ٢٢٪ من الذكور تقريبا، فإن النسبة تنخفض إلى ١٩٪ في مخيمات سورية، وإلى ١٥٪ في مخيم اليرموك.

$ $ $

ختاما، تعترف الكاتبة بأن الطابع الجزئي للبيانات المتاحة، وعدم دقتها، وغياب الدراسات والأبحاث التي تتناول أوضاع الفلسطينيين المقيمين في لبنان، كان لها الأثر الأكبر في عدم التمكن من دراسة وضعهم الديموجرافي وتطورهم، على النحو المطلوب. ووصلت الدراسة إلى أن عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان، في الوقت الحاضر، يتراوح بين ٤٠٠ ألف و٤٥٠ ألفا، يشكلون ١٣٪ إلى ١٥٪ من مجمل السكان المقيمين في لبنان، في حين يبلغ عدد الفلسطينيين المقيمين في سورية ٣٠٠ ألف، يشكلون ٢٪ من مجمل السكان المقيمين في سورية، في عام ١٩٩٥. وتبين الدراسة أن عوامل الهجرة المترتبة على الظروف السياسية والأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشها لبنان، كان لها أثر لا بأس به على النمو العام للفلسطينيين هناك، بينما لم يتأثر نمو الفلسطينيين العام في سورية بعامل الهجرة إلى هذه الدرجة. وتذكر الدراسة أن المقيمين في المخيمات في سورية يتمتعون بمستوى مرتفع للخصوبة، مع وجود اتجاه محتمل نحو انخفاض معدل المواليد الخام من ٥٠ بالألف تقريبا، في بداية الخمسينات، إلى نحو ٤٣ بالألف، في بداية الثمانينات، مع تدني معدل الخصوبة الكلية من ٨ إلى ٧ أولاد للمرأة الواحدة، تقريبا، خلال الفترة ذاتها. ولاحظت الكاتبة أنه مع تباين الظروف والمؤشرات، فإن للفلسطينيين معدلات نمو مرتفعة، تفسرها، فحسب، بالقدرة على التكيف مع الوضع الذي كان يفرض عليهم إعادة تنظيم حياتهم، إلا إنها أرجعت هذه القدرة إلى إرادة العيش والاستمرار التي تجعل من المجتمع الفلسطيني مجتمعا متماسكا، يملك كل المقومات للعيش بكرامة وحرية على أرضه. وهي إشارة إلى المستقبل الفلسطيني الذي يعتمد على إحدى الخصائص الديموجرافية الأساسية والمميزة، ألا وهي النمو المتزايد.

أراضي فلسطين

بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ

د. هند أمين البديري

الناشر/ جامعة الدول العربية/ الأمانة العامة/ القاهرة/ ١٩٩٨

مراجعة/ عماد بدر الدين أبو غازي

برغم أن قضية فلسطين كانت – كما يقال دائما – «قضية العرب المركزية»، طوال أكثر من نصف القرن، وبرغم أن الدول العربية خاضت منذ عام ١٩٤٨ ست حروب مع الدولة الصهيونية، فإن كثيرا من حقائق هذه القضية مازال غائبا أو غائما في الأذهان، خاصة لدى الأجيال الجديدة التي تشكل وعيها خلال السنوات العشرين الأخيرة، بما شهدته من تحولات مهمة وخطيرة، في مسار القضية الفلسطينية، أدت إلى تبدل كثير من المسلمات العربية، وتحول اتجاه الخطاب الرسمي العربي، وفيه الخطاب

«الرسمي» الفلسطيني نحو القضية، بحيث اختزلت في الجلاء عن أراضٍ احتلت في عدوان ١٩٦٧، وفي عمليات ترسيم الحدود، وفي الموعد الملائم لبدء «التطبيع» مع دولة إسرائيل!

لذلك، فإن صدور عمل جديد حول فلسطين أمر يستحق الاحتفاء والانتباه، خاصة إذا كان هذا العمل علميا بحثيا، يسعى وراء التنقيب عن حقائق التاريخ، ليردّ بها على مزاعم بات الكثيرون، من كثرة ترديدها، يخالونها حقائق.

والكتاب الذي بين أيدينا، من هذا النوع من الأبحاث العلمية الجادة التي تضع الحقيقة هدفا لها، تقدمها، لتزيح بها من الأذهان أباطيل وادعاءات، يسعى من يختلقون تاريخا غير التاريخ إلى ترسيخها.

لقد أمضت الباحثة في عملها هذا قرابة ربع القرن تبحث وتنقب، وتجمع الوثائق والخرائط (٢٦ خريطة، من مصادر عربية وأجنبية) من مَظَانّها، وتحلل ما بها من بيانات، لتخرج لنا، في النهاية – ومع الذكرى الخمسين لاغتصاب فلسطين – بهذا البحث المهم الفريد في المكتبة العربية. فالكتاب، في حدود ما نعرف من دراسات كتبت بالعربية حول قضية الأرض في فلسطين، غير مسبوق، من حيث أسلوب تناول الباحثة للموضوع، وكمّ البيانات الأساسية والوثائق الأصلية التي استخدمتها، وحجم المادة العلمية التي قدمتها إلينا.

$ $ $

وإذا كانت قضية فلسطين هي قضية العرب المركزية التي تمحور حولها نضالهم، منذ الاستقلال، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهي القضية التي أصبحت همّا شاغلا للقوى الشعبية العربية، وهاجسا مؤرقا للحكومات العربية، فإن موضوع «الأرض» يحتل القلب من القضية الفلسطينية، بل إننا لا نجاوز الحقيقة إذا قلنا إن القضية هي قضية أرض، بالدرجة الأولى، فأراضي فلسطين هي موضوع القضية، هنا شعب عاش تاريخه على هذه الأرض آلاف السنين، وهناك جماعات استيطانية تسعى، بدعم من القوى الاستعمارية، لخلعه من أرضه والحلول محله، تحت زعم أن فلسطين «أرض بلا شعب»، فليأخذها اليهود الذين هم «شعب بلا أرض»!

عبر خمسة فصول هي فصول الكتاب، طافت بنا الباحثة في الزمان والمكان، متتبعة الجذور التاريخية لقضيتها التي وهبت لها حياتها العلمية، قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الضائعة، محاولة أن تتقصى أصول المشكلة، بمنهج بحثي علمي سليم معتمد على الوثائق والإحصائيات الرسمية، وعلى مختلف المصادر الأخرى، لتصل إلى الأسس السياسية والقانونية لاغتصاب أراضي فلسطين، ولتقدم الحقائق التاريخية حول هذه القضية المهمة.

في الفصل الأول، تتبعت المؤلفة تطور قوانين وتشريعات حيازة الأرض والملكية الزراعية، منذ الفتح الإسلامي لفلسطين عام ٦٣٤ ميلادية، وتحول فلسطين من ولاية بيزنطية إلى جزء من دولة الخلافة الإسلامية، حتى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. وقد ركزت في دراستها على التشريعات المنظمة للحيازة والملكية الزراعية في العصر العثماني، على وجه الخصوص، باعتبار أن السنوات الأخيرة من فترة الحكم العثماني لفلسطين هي التي شهدت البدايات الأولى لنشاط الحركة الصهيونية، وإعلانها عن مطامعها في أرض فلسطين، ثم انتقلت إلى التحولات التي حدثت في مجال تشريعات الحيازة والملكية بعد الانتداب البريطاني على فلسطين، في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وليس خافيا، بالطبع، أهمية فترة الانتداب في وضع قواعد الدولة الصهيونية وترسيخها.

بعد أن تقدم المؤلفة، في الفصل الأول من كتابها، دراسة وافية عن الأسس القانونية والتشريعية لمشكلة الأرض، ترصد، في الفصول الأربعة الباقية من كتابها، ما حدث على أرض الواقع.

في الفصل الثاني، وعنوانه «الصهيونية ومشروع الوطن القومي – النظرية والتطبيق»، تدرس هند البديري الجذور التاريخية لمشروع إقامة الوطن القومي لليهود على أرض فلسطين، كاشفة بوضوح عن دور القوى الاستعمارية الكبرى، في القرن التاسع عشر، في طرح هذا المشروع، ودفعه نحو التحقق على أرض الواقع، وتحاول أن تضع يديها – وأيدينا معها – على حالة الاستيطان اليهودي في فلسطين، قبل قيام الدولة الصهيونية، منذ بدايته الأولى في عام ١٨٣١. وقد قسّمت الباحثة سير عمليات الاستيطان إلى ثلاث مراحل: امتدت المرحلة الأولى منذ عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩٠٠، والمرحلة الثانية من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤، والمرحلة الثالثة توقفت معها عند حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وعندها – وبرغم كل المحاولات البريطانية والصهيونية– كان اليهود قد تمكنوا من ٦,٦٪ من مجموع مساحة فلسطين، و٦,١٩٪ من مساحة أراضيها الزراعية.

في الفصل الثالث، تشرح الكاتبة، بالتفصيل، دور حكومة الانتداب البريطاني في انتزاع أراضي عرب فلسطين، لتسليمها إلى اليهود، وردّ الفعل العربي المقاوم لهذه العملية، وبدون أن تغفل الدور الذي لعبه الوسطاء، أو كما تسميهم «سماسرة السوء»، في عمليات نقل أراضي عرب فلسطين إلى اليهود، لتكمل بذلك عريضة الدعوى ضد الأطراف التي شاركت في جريمة انتزاع شعب من أرضه ووطنه.

الفصل الرابع، وعنوانه «العلاقات الإنتاجية في فلسطين وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني»، بالغ القيمة والأهمية. وقد حاولت فيه الباحثة أن تقدم خريطة اجتماعية اقتصادية لفلسطين تحت الانتداب، عرّفتنا من خلالها بالتقسيم الطبقي في فلسطين، في تلك الفترة، وتوزيع القوى المنتجة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتطور الديموجرافي في فلسطين، والعلاقة بين الريف والحضر، وبالنشاط اليهودي في مختلف القطاعات الاقتصادية. وكلها أمور تراها الباحثة شكلت عنصرا مهمّا في تطور قضية أراضي فلسطين.

أما الفصل الخامس، وهو الأخير، فتناولت فيه الكاتبة الوجه الآخر للقضية، أي وجهة نظر الفلسطينيين. وقد عنونته «الأراضي والحركة السياسية في فلسطين». وفيه حاولت أن تتتبع موقف الشعب الفلسطيني من قضية الأراضي، ورصدت اتجاهات مختلف القوى السياسية في فلسطين من القضية، والجهود العملية التي قام بها العرب والفلسطينيون في مواجهة السياسة الاستعمارية البريطانية، والأنشطة الصهيونية، في مجال استلاب الأراضي.

أخيرا، تقول الباحثة إن الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية التي ساندتها روجت، في سياق الصراع على الأرض وحولها، عددا من الأكاذيب حول القضية الفلسطينية، بهدف تشويه صورة الشعب الفلسطيني ونضاله الوطني، وبهدف تصوير المستوطنين اليهود كأصحاب حق في فلسطين. فقد اعتمدت الحركة الصهيونية على الأسلوب النازي الشهير في الدعاية الذي يعتمد على ترديد الأكاذيب باستمرار، حتى تصبح، من كثرة ترديدها، حقائق راسخة في أذهان الناس.

ومن الأكاذيب الشهيرة التي ردّدها الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، منذ الثلاثينات والأربعينات، ومازالت تتردد إلى الآن، ويشارك البعض منا، بسوء نية، أو جهلا بالحقائق، في ترديدها- تلك الأكذوبة التي تقول: إن الفلسطينيين باعوا أرضهم لليهود.

فهل نجحت الدكتورة هند البديري في الردّ على تلك المقولة الأكذوبة؟ أعتقد أنها نجحت!

تطريز الهُوِيَّة

ليلى الخالدي

الناشر/ كتب الساقي/ لندن/ ١٩٩٩/ ١٧٥ صفحة

THE ART OF PALESTINIAN EMBROIDERY

LEILA EL-KHALIDI

SAQI BOOKS, LONDON, 1999

مراجعة/ عبد الحميد حوّاس

لقارئة، أو قارئ، هذا العنوان أن تستقبل كلمة تطريز بمعنى الزخرفة والتَّوْشية، وبذلك يكون معنى العنوان: تزيين الهوية وتزويقها، ولها أن تستقبلها بمعنى القولبة أو الصبّ في قالب، وبذلك يكون معنى العنوان: جعل الهوية طرازا، بصبّها في قالب وتثبيتها في نمط جامد، ولها أن تستقبلها بمعنى النسج والشغل المنهجي، وبذلك يكون معنى العنوان: العمل المنسق المتواصل للإبانة عن ملامح التجربة الجمعية التي مارسها أبناء مجتمع من المجتمعات، خلال تشييدهم لتاريخهم الخاص.

والواقع أن كل هذه المعاني مبطنة في العنوان، وإن كان كل معنى منها يحيل إلى مدخل مختلف وطريق مغايرة، للتعامل مع

مسألة الهوية الوطنية، حيث ينطلق كل معنى منها من رؤية متباينة لماهية الهوية ومقوماتها. غير إن كاتب هذه السطور – وهو يقصد إلى إثارة هذه المعاني وتحريك تداعياتها في الذهن – لا يريد لهذه المعاني الكامنة، في الوقت نفسه، أن تغطي على المعنى الاصطلاحي المباشر لكلمة تطريز الذي يستخدم في مجال توشية الأقمشة والمفارش والثياب والألبسة.

والتطريز في معناه الاصطلاحي المستعمل مع الأقمشة يعني إضافة تشكيلات وزخارف إلى نسيج ما، باستخدام خيوط ملونة، يتم تثبيتها، عن طريق عمل «غُرَز» يجري حبكها مع خيوط لُحْمة النسيج وسُدَاه، وقد يكتفى باستخدام الخيوط الملونة، خاصة من الحرير، في صنع وحدات التشكيل المكونة للتطريز، وربما لُضِمَ معها الخرز والمعادن وشرائط الجلد، وما إلى ذلك من مواد تعدّ متممة للتشكيل الزخرفي للتطريز، وفقا لما تتقبله القيم الجمالية المرعية والذائقة الشائعة، عند منتجي هذا التطريز، ولدى مستهلكيه.

والتطريز إنتاج ثقافي بامتياز، خاصة إذا فهمنا الثقافة بمعناها الاصطلاحي المستعمل في الدراسات الإنسانية المعاصرة. فالتطريز مظهر من مظاهر خبرة الجماعة البشرية في تطويع الطبيعة وتنمية إمكاناتها، كما أنه إحدى المفردات الثقافية التي توضح تكثف الرموز والقيم متراكمة حول منتجات هذه الجماعة البشرية. والتطريز، بهذه الحال، مهارة وتقنية، من جهة، وفن وإبداع، من جهة أخرى. كما إنه إنتاج يلتزم بالمعايير الجمعية، وفي الوقت نفسه، يتحقق بالاختيارات والمبادرات الفردية. وقد تبدو دورة إنتاجه واستهلاكه دورة ضيقة، ومع هذا، فإنه يخضع لآليات السوق، في توفر خاماته أو توزيع منتجاته. وقد يبدو التطريز مغرقا في المحلية، ولكنّا نعرف الآن تواتر وجوده وتشارك عناصره في أكثر من مكان، وعلى امتداد أكثر من زمان. وقد يبدو أن التطريز نشاط خاص بالمرأة، مقصور عليها إنتاجا واستهلاكا، غير إن واقع الحال ينبهنا إلى مشاركة الرجل في هذا المجال، أيضا. وسواء اقتصر التطريز على المرأة أو شاركها فيه الرجال، فإن هذا ينبهنا إلى قضية «النوع» ودوره في هذا المجال.

التطريز – إذن – ظاهرة مركبة متعددة الوجوه، يتطلب تناولها قدرا عاليا من الرهافة والوعي الرشيد، سواء كان هذا التناول على مستوى الوصف والتصنيف، أو كان على مستوى التحليل المتعمق، أو مستوى الدرس المقارن. كما يوجب هذا التناول إدراكا لتعدد المداخل التي يتطلبها تناول الموضوع، وفقا لما تفرضه طبيعة المعالجة ومنهجيتها. مع الوضع في الاعتبار أن أيّا من هذه المقاربات لابد من أن تلابسها التوجهات الأيديولوجية للمقارب، ذلك إن موضوع التطريز، وإن بدا أمرا شخصيا، إلا أنه في القلب من مسائل كلية عامة، ربما كان أولاها: مسألة الهوية.

ولهذا، سنجد أن أغلب من تعرضوا إلى موضوع التطريز في بلد بعينه أو جهة بذاتها، يربطون بين ملامح منتجات التطريز في ذلك البلد وما يرددونه من سمات تميز هذا البلد عن غيره من البلاد. بل إن الكثيرين منهم يطابقون بين ما يستخلصونه من سمات للمطرزات في ذلك البلد وما ينسبونه من سمات الطابع الوطني للبلد، وبذلك، يمضون إلى مستوى من التماهي بين المطرزات والهوية الوطنية، وتصبح المطرزات رمزا وشعارا للخصوصية والذات الوطنية.

ومثل هذه المغالاة تقود إلى مزالق منهجية ومفهومية تشوش على الحقائق التاريخية، وتفضي إلى غير قليل من سوء الفهم والدعاوى المضللة للوعي، سواء بالنسبة إلى منتجات التطريز، أو بالنسبة إلى مسألة الهوية الوطنية. ويصبح تناول موضوع التطريز والمطرزات مجرد وسيلة وتكئة لإرسال الحديث عن الهوية، وإضفاء الصفات المرغوبة على الذات الوطنية. ومن ثم، تتباين المقاصد من طرح موضوع التطريز والمطرزات، وتختلف أساليب تناوله على النحو الذي أشرنا إليه في بداية هذا المقال.

غير إنه قد يكون، أحيانا، من بين حالات المغالاة ما يكون مفهوما ومقدرا. ففي حالة يتعرض فيها الوطن، ومظاهر الانتماء إليه، إلى انتهاك متصل بالنهب والانتحال تارة، وبالإبعاد والتشتيت تارة أخرى، وبالإزاحة والإبدال تارة ثالثة، في حالة يتعرض فيها الوطن إلى كل هذا، يصبح مجرد إثارة موضوعات تنتمي إلى هذا الوطن، وجعلها حاضرة في الوعي العام وإنقاذها من الضياع، جهدا مشكورا، وإن شابه بعض مظاهر تلك المبالغة. وهذه الحال الأخيرة هي الحال التي أصبح عليها التطريز الفلسطيني، الأمر الذي يجعل من العمل على تناوله والتعريف به وتوصيف عناصره، خاصة ما كان سائدا منها في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨، ليس مطلبا معرفيا فحسب، وإنما يصير، أيضا، عملا من أعمال المقاومة، وجهدا في سبيل التحرير الوطني.

في هذا الإطار، يتعزز تقديرنا للجهد غير المسبوق الذي قامت به ليلى الخالدي في كتابها المنشور بالإنجليزية: «فن التطريز الفلسطيني». والواقع أن الكتاب – كما هو بين أيدينا – لا تظهر على صفحاته تفاصيل الجهد الطويل والممارسة الميدانية الواسعة التي تكمن خلف هذا العمل وتدعمه، فهذا النوع من الكتب هو النتيجة والثمرة لمعايشة ومكابدة مديدة.

وكما يفيدنا التعريف المنشور بظهر غلاف الكتاب: ولدت ليلى الخالدي في القدس في سنة ١٩٢٧، وتخرجت في الكلية الأمريكية ببيروت قبل أن تعمل من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٦ في عهد الانتداب البريطاني ثم عملت رئيسة لأمناء مكتبة مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت من ١٩٧١ إلى ١٩٧٨ ثم التحقت «بصامد» (جمعية أبناء الشهداء الفلسطينيين)، فأسست مكتبة مركزية للجمعية، ورأست وحدة بحوث في الفولكلور وفي الفنون والحرف الشعبية. وقد أثمرت جهودها، حيث تم الاعتراف بمكتبة مركز الأبحاث مكتبة وطنية للشعب الفلسطيني، كما قامت بتأسيس نواة لمتحف شعبي، بتجميع مجموعة من المقتنيات الفولكلورية داخل جمعية «صامد». وهي الآن رئيسة لمؤسسة «المنارة» بعمّان، وهي مؤسسة لا تهدف إلى الربح، ، تعمل من أجل الحفاظ على الثقافة العربية الفلسطينية.

ويفسر لنا هذا التعريف الخبرة الميدانية والصلة المعيشة التي مكّنت ليلى الخالدي من إنجاز هذا الكتاب، على هذا النحو، من جهة، وكيف أن المادة المعروضة في الكتاب ليست إلا ثمرة لمعايشة مديدة، كما أشرنا، من جهة أخرى.

ولقد عرضت ليلى الخالدي ثمرة عملها في هذا الكتاب بأن رتبت مادته وقسّمتها إلى أبواب ثلاثة. وأسبقت هذه الأبواب بمقدمة قصيرة، بينت فيها الفترة الزمنية التي يعود إليها معظم أجزاء العمل، وهي الفترة التي كانت موجودة فيها في لبنان بين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٨٣. كما وضحت كيف تورطت في موضوع التطريز، في البداية كمزاولة شخصية، إلى أن استغرقها الموضوع وقادها إلى نواحٍ نظرية ومتابعات ببليوجرافية، ومساعٍ لتجميع المقتنيات من التطريز وتوثيقها، ورصد موتيفاته وعناصره.

أما الباب الأول، فقد خصصته المؤلفة لمعالجة الأصول التاريخية للتطريز الفلسطيني، حيث انصبّت معظم صفحاته على عرض مَسْرد تأريخي في شكل نقاط تتابع الفترات التاريخية منذ سنة ٥٠٠٠ قبل الميلاد، عندما بدأ الصينيون في تربية دودة القز، وتعلموا كيف يستخرجون خيوط الحرير من شرنقتها. وانتهت بالإشارة إلى الآفاق التي يمكن أن تنطلق إليها أعمال التطريز، مع نهاية القرن العشرين الميلادي، كما تتمثل في العرض الذي أقامته المدرسة الملكية لأشغال الإبرة في لندن، في فبراير ١٩٩٦، ثم أكملت هذا المسرد التأريخي الذي خصّته بالفصل الأول، بإشارة سريعة، في الفصل الثاني، إلى هجرة الرموز التي كانت تحملها وحدات التطريز وموتيفاته، وانتقالها من الصين شرقا إلى أوروبا وأمريكا غربا، عابرة لا القارات وحدها وإنما متداخلة مع الثقافات التي تمر بها، وفي القلب منها – حسب رأي المؤلفة – كانت الأرض المقدسة التي تمثلت ما وصلها، وكيّفته تكييفا جديدا بإضافتها الإبداعية، ثم أعادت ضخّه، في العصور الوسطى، إلى البلاد المتصلة بها، خاصة أوروبا!

وختمت الباب الأول بفصل ثالث يسرد، سريعا، الأقاليم الجغرافية التي كانت تضمها فلسطين قبل سنة ١٩٤٨. فالتعرف إلى أقاليم فلسطين له أهميته الأصولية في هذا السياق، حيث إن تصميمات التطريز الفلسطيني كانت تتحدد وفقا للتوزع الإقليمي والجهوي لكل منها.

وأما الباب الثاني، فيعالج أحوال الزيّ التقليدي في فلسطين حتى سنة ١٩٤٨، فيبين استعمالات هذا الزيّ التقليدي وأشكاله، كما تصوره الوثائق المتاحة، خاصة بعض الرسوم التي تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي. ثم يبين كيف أن استخدام التطريز، حتى أصبح فنا شائعا، يشبع احتياج الناس إلى الشعور بالجمال، ويضفي لمسة نسائية على ملابس قاتمة. وكان نتيجة هذا التوسع في أشغال التطريز وانتشارها، نمو المهارات التطريزية وتطورها. ومن ثم، أنهت المؤلفة هذا الباب برصد للتغيرات التي حدثت لتقنيات التطريز وخاماته وأدواته.

وأما الباب الثالث، فهو يتناول موتيفات أشغال الغرز المتصالبة الموجودة في التطريز الفلسطيني السابق على سنة ١٩٤٨. وقد قسّمت المؤلفة هذا الباب، أيضا، مثله مثل سابقيه، إلى ثلاثة فصول. في الفصل الأول، وقفت عند أصول موتيفات الغرز المتصالبة. ونقلت المؤلفة عن المؤرخين وجامعي المقتنيات أن الأصل المبكر لأشغال الغرز المتصالبة في التطريز، يعود إلى الحرفية الصينية التي انتقلت إلى الهند، ثم إلى مصر، ثم إلى اليونان أو روما. وتتابع المؤلفة هذه الانتقالات عبر العصور، إلى أن تنتهي بملاحظة أن هذه الأشغال التطريزية موجودة في معظم بلاد العالم القديم والجديد، على السواء. وفي هذا، تواصل المؤلفة انشغالها بمسألة «الأصل الأول»، تحت تأثير المقاربة المثالية الموهومة للمسألة التاريخية، وتصور أن معالجة تاريخية ظاهرة ليس بوضعها في سياقها الاجتماعي – الزمني، وإنما بردها إلى «الأصل الأول»، وإنْ عزلت هذه الردّة الظاهرة وجردتها.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب، توضح المؤلفة تدخل الخيارات الفردية في استعمال الموتيفات المتنوعة المتاحة أمام القائمة بأشغال التطريز. أما في الفصل الثالث، فتقدم قائمة بالأسماء التي يطلقها الاستعمال الدارج على الموتيفات المستخدمة في

التطريز، مع محاولة لتصنيفها، وفقا للموضوع الذي ينضوي تحته الاسم، فمثلا، الموتيفة التي تحمل اسم «عيون» توضع تحت فئة: رموز معتقدية، بينما توضع الموتيفة التي تحمل اسم «قرنفل» تحت فئة: البساتين والحدائق، وهكذا. غير إن هذه القائمة بتسميات الموتيفات تكتسب قيمة توثيقية بالغة الأهمية، بالإضافة إلى عملية الجرد والرصد، والعملية التصنيفية، وذلك بإضافة ملحق برسوم تفصيلية استخدم فيها الكمبيوتر، ليمكن تغطية كل تنويعات هذه الموتيفات، واستقصاء عناصرها. وعندي أن هذه القائمة بأسماء الموتيفات والملحق المصور لأشكالها هما قلب الكتاب وإضافته غير المسبوقة، وهما اللذان يعطيان كتاب ليلى الخالدي «فن التطريز الفلسطيني» قيمة مضافة تتضاعف مع مرور الأيام. وهي القيمة التي تجعل الكتاب لا يهم المهنيين المشتغلين بالتطريز والحرف الشعبية وحدهم، ولا يعني دارسي المأثور الشعبي وتاريخ الفنون فحسب، وإنما تجعله – أيضا – وثيقة وطنية، وصفحة من صفحات ذاكرة الأمة التي استنقذت من الفقد والضياع، وأصبحت متاحة حاضرة في الوعي العام، تفعل فعلها في تعزيز المقاومة الوطنية، وتدعيم سبل التحرير الوطني.

مراجعات في الأدب

رحلة صعبة. . . رحلة جبلية

فدوى طوقان

الناشر/ دار الأسوار، عكا، ١٩٨٥، ٢٣٩ صفحة

مراجعة/ أمينة رشيد

فدوى طوقان بين الغربة والانتماء

رحلة جبلية، رحلة صعبة، ثم الرحلة الأصعب، سيرة ذاتية، ورواية تكوُّن، تبدأ برحلة طفلة تعيسة ونفس وحيدة، تتأمل عالما موحشا ومغربا، لتنتهي بغربة الوطن المغتصب، وسؤال المستقبل المبهم. بين الغربتين تسعى المرأة والشاعرة إلى الانتماء. وطريق الانتماء محفوفة بالعوائق والعقبات، رحلة جبلية، مليئة بالقمم والمزالق، بين الاكتشاف والهاوية، لحظات الفرح الصافي ومراحل الفقد والحرمان. ويمثل أسلوب فدوى طوقان هذا الجدل العميق، باستخدامها كلمات اللغة بتنويعاتها الغنائية والتقريرية والوثائقية والشعرية، وواحات الصمت، من المسكوت عنه حتى نصف الاعترافات، وإخفاء الأسماء، والمرور سريعا على التفاصيل التي تبدو أساسية في تشكيل الوجدان ونضوج الوعي. حياء مألوف في الكتابات الذاتية للمرأة، خاصة المرأة العربية؟ أو طبيعة طفلة اعتادت الوحدة؟ أو انشقاق الحياة بين رغبة جارفة للتحقق في الحب والسعادة والإبداع، واستحالة ذلك في شروط الحياة للوطن المغتصب والأرض المحتلة؟ أو ربما هذه العناصر كلها وغيرها، كما سأحاول فهمه، من خلال المرور عبر المحطات الأساسية لرحلة الكاتبة، منذ الطفولة التعيسة وتكوين الشاعرة، حتى نداء الوطن وقصة مقاومة.

١ – قصة طفولة:

تبدأ الغربة مع الولادة غير المرغوب فيها. فهي السابعة من أسرة تتكون من عشرة أطفال. أرادت الأم أن تتخلص من الجنين ولم تستطِع. نُسي تاريخ ميلادها، فكان يُلْجأ إلى أحداث أخرى لتذكره: موعد زراعة العكوب، أو تاريخ استشهاد كامل العسقلاني ابن عم أمها. وتحكي السيرة بروعة نفس طفلة وحيدة ينقصها الكثير من الحاجات النفسية، وعانت من مرض الملاريا، مما جعل صحتها ضعيفة ووجهها شاحبا، مائلا إلى الإصفرار، ويجرحها الكلام عن بشرتها الصفراء، فتدعو في ليلة القدر أن يتلون خدّها حمرة وجمالا.

ظلت العلاقة مرتبكة بينها وبين أبويها. «كنت أتلهف للحصول على حب أبوي واهتمام خاص وتحقيق رغبات لم يحققها لي في يوم ما» (رحلة جبلية، ص٢٠). تحكي أمها نوادر الإخوة الآخرين، وأبدا عنها: «وأنكمش في داخلي، وأحس بلاشيئيتي: أنني لا شيء» (ص ٢١). وتحكي الابنة «افتراءات» هذه الأم... و«أنه ليس هناك دفاع ممكن ضد الافتراءات». يغمرها الشعور بالـ «قهر المكتوم»، بالظلم وبالغيظ، ويتكون تدريجيا بداخلها العجز عن الدفاع عن نفسها الذي عايشها مدى الحياة. ومع هذا الشعور بالقهر، ينبت بداخلها عدم الرضاء وعدم ثقة بنفسها، استمرت دائما تعاني منه.

يساهم الأب، من ناحيته، في إفقادها الثقة والأمان: «إنه لا يؤمن أنني أصلح لشيء –قلت هذا بيني وبين نفسي– إنه لا يحمل لي سوى شعور اللااكتراث. كأنني لا شيء، كأنني عدم وفراغ، كأنني لا لزوم لوجودي إطلاقا» (ص٧١). وظل الأب يمثل السلطة وهيمنة العالم الرجولي، عالم يقهر المرأة ويحولها إلى كائن هزيل: «كنت ألتفت حولي فلا أرى إلا ضحايا بلا شخصية، بلا كيان مستقل» (ص ١٢٩). تحكي عن إلغاء كلمة «لا» من قاموس المرأة، منع خروج الفتاة دون أن يصاحبها أحد من أهلها، وقلة خروج المرأة بصفة عامة. فكانت أمها عضوا في جمعيات نسائية، ومع ذلك، لم يسمح لها بالسفر إلى مؤتمرات أو المشاركة في مظاهرات نسائية. حتى في حالة تفوق المرأة المتعلمة، كان المناخ العام لتخلف المرأة يؤثر في سلوكها الاجتماعي «ويلونه بألوان الغطرسة والغرور والتخايل بالشخصية» (ص ١١٦).

وبرغم القهر الذي عانت منه الأم وأضعفها، ترصد ابنتها الراوية صفاتها الجميلة، مرحها وروحها الساخرة، وموهبة التقليد لديها التي أورثتها لجميع أطفالها. تصف كم كانت جميلة وهي عارية في الحمام، مثل «حورية خرافية» (ص٢٦). وتدهشنا الملحوظة، إذ إن الراوية تحتفظ بحياء شديد في جميع الأمور المرتبطة بالجسد. تتحدث عن علاقتها المزدوجة مع أمها، حيث «كثيرا ما يتسربل الحب البنوي بملابس الكره» (ص٢٢). تراها «فظة وقاسية»، ومع ذلك تشعر بأنها شديدة الالتصاق بها، كما تتأثر بالحزن الخفي بداخلها الذي ترى سببه في «الحصار والقهر الاجتماعي المفروض على المرأة في بيتنا» (ص ٢٥). تقول عنها: «كان حبها للحياة لا حدود له» (ص ٢٧)، تحب الموسيقى والرقص والغناء، وتحب، أيضا، قراءة الكتب والصحيفة. كانت أول امرأة

رفعت الحجاب في نابلس، كانت تحنو على الفقراء، ولديها «السخاء الذي يتجاوز الحد» (ص ٢٦).

في هذه البيئة نشأت، بين الفرحة والقهر، في مدينة نابلس التي تصف جمالها، وظل يسكنها حنين شوارعها وأسواقها القديمة. بين سجن الجدران العالية وعظمة البيت الإقطاعي، وهو من هذه البيوت «التي تذكرك بقصور الحريم والحرمان»، نشأت محرومة من التواصل مع العالم الخارجي، فعندما طلب منها أبوها، معترفا، أخيرا، بموهبتها الشاعرية، أن تكتب الشعر السياسي، تتساءل كيف وهي سجينة لا ترى العالم؟ وتتساءل كيف تكتب عن الوطن «بينما أنوثتي تئن كالحيوان الجريح في قفصه لا تجد متنفسا مهما كان نوعه» (ص ١٣١).

بدأ السجن الحقيقي، عندما حرمت من الذهاب إلى المدرسة، عندما رآها أخوها يوسف وبيدها فلة أعطاها لها صبي، في ما سمّته حبها الأول. حرمت من المدرسة التي كانت قد تمكنت من خلالها أن تعثر «على بعض أجزاء من نفسي الضائعة» (ص٥٢). وبقيت كلمة «الحب» «تقترن في ذهني بصورة الفضيحة والعار، فهذه هي الصورة التي طبعتها في نفسي البيئة المحيطة منذ الصغر» (ص ٨٩). تتحدث عن الانكسار الذي شعرت به مع كشف «الخطأ» أمام الأسرة، وكيف أنها، بعد ذلك، تعودت الانكفاء النهائي داخل ذاتها، أو ما تسميه «الغياب داخل الذات» (ص ٥٨). هل كان هذا الحدث السبب الرئيسي في ارتباك علاقاتها مع الرجل في ما بعد؟ أم انغلاق البيئة؟ أم ظروف احتلال الوطن الذي جعل الخاص يتراجع أمام قسوة العامّ؟ فنجدها تقول، في حوار أجرته معها الكاتبة ليانة بدر: «الحب شيء خارج عن حدود المنطق، وعن دائرة العقل. مضت عليّ فترة كانت فيها حقيقة الوجود ثلاثة: الحب، والفن، والموت. لكن بعدها، انتهيت إلى أنه ليس من حقيقة سوى الموت. إنه الحقيقة الوحيدة». (ظلال الكلمات المحكية، ص٦١).

استمر الحب في حياتها بعد ذلك كالصورة المثالية، الفكرة المجردة، البدايات التي لا تكتمل، وتفسر ذلك بطبيعتها التي لا تكتمل فيها السعادة (ص ٢٠٢). بحياء شديد، لا تذكر أسماء من أحبتهم، تكتفي بـ «الصديق الرائع»، «الرجل الغريب» أو A. وتقدم، مع ذلك، الظروف العامة والخاصة التي وقفت دون اكتمال الحب: موت أخيها نمر، اندلاع حرب ١٩٦٧، . . . إلخ. ونعرف كيف تحولت سيرتها من رحلة جبلية، رحلة صعبة، إلى الرحلة الأصعب، بالإلغاء التدريجي للخاص والتركيز المطلق على نضال فلسطين. لكن، مما لا شك فيه أن «عقدة السجن»، كما تسميها، ظلت كامنة فيها: «إن عقدنا الطفولية تتحكم بنا طوال حياتنا، يذهب الذين ولدوها فينا، وتكرّ الأيام والأعوام، وتبقى هي في داخلنا قابعة هناك تحكمنا وتوجه خطواتنا» (ص ١٢٨). وبرغم ذلك، تكوّن بداخل الشاعرة والمرأة هذا الرفض لقهر أية سلطة: «ومن هنا تعلمت فيما بعد كراهة كل ما يمثل السلطة الجائرة والحكم الظالم في مختلف مؤسسات المجتمع» (ص ١٠٠).

٢ – تكوين شاعرة:

برغم معاناة الحرمان من المدرسة، كانت هذه الفترة بالنسبة إلى الطفلة البداية لتكوين الشاعرة. في تمُّوز ١٩٢٩، عاد أخوها إبراهيم طوقان من بيروت، حاملا شهادته من الجامعة الأمريكية، واستقر في نابلس «ليمارس مهنة التعليم في (مدرسة النجاح الوطنية)» (ص٦٠). وعندما علم بما حدث لأخته، قرر أن يختارها، لتقوم برعايته، ويأخذ هو تعليمها على عاتقه، واعيا بقدراتها وموهبتها الشاعرية. وتصف الشاعرة هذه الفترة وعلاقتها بأخيها، بأسلوب غاية في الامتنان والفرحة والأمل. كان إبراهيم لها –وتستنفد جميع استعارات الإنقاذ– «تشبث الغريق بمركب الإنقاذ» (ص٦١)، «حبل السلامة الذي تدلى وانتشلني من بئر نفسي الموحشة المكتنفة بالظلام» (ص ٦٣)، «ها أنا أعود إلى جنتي المفقودة» (ص ٦٩).

لكن الموهبة ظهرت منذ صغر الراوية. كانت بذورها في غربة الطفلة، وحشتها في عالم لم تتواصل معه أبدا، المسافة التي كانت تفصلها عن الواقع، المثاليات التي غمرت أحلامها. سوف تقول في ما بعد: «أنا أقرأ فأنا موجودة» (ص ١٥٣). لكن قبل القراءة وتكوين ثقافة متنوعة، أحبت الموسيقى والغناء والرقص. تعلمت العزف على العود، ورأت في هذا اللون من الفن ما ستجده بعد ذلك في الشعر: «وسيلة لتحقق الذات وإطلاق الطاقة الحبيسة في داخلي» (ص ٣٨)، وتقول: «منذ صغري أعلن عن نفسه ميلي الفطري للشعر» (ص٦٦).

مع إبراهيم بدأت الدراسة المنتظمة للعَرُوض والنحو وحفظ القصائد التراثية. كان تذوق إبراهيم يميل إلى كلاسيكيات الشعر،

لا يعلمها الشعر الرومانسي السائد في تجربة معاصريهما من شباب الشعراء، إلا بالكثير من التحفظات، ثم انتصر في تكوينها حب الشعر الرومانسي، تتحدث عن تأثير دراسات محمد مندور لشعراء المهجر وللرومانسيين، بشكل عام. تقول الشاعرة: «وجدت أن شعر أولئك الشعراء المهجريين أقرب إلى تكويني النفسي وتركيبي الذهني. كما صادف تلك الفترة اكتشافي لشعراء مدرسة «أبولو» كإبراهيم ناجي وشابي وعلي محمود طه والتيجاني. من هنا، بدأت أدير ظهري للديباجة العباسية، وأصبح مطمحي الأكبر هو كتابة شعر يستمد جماله من البساطة والليونة والصدق والصياغة الشعرية الخالية من التكلف» (ص ٩١).

ودخلت في تكوينها مؤثرات أخرى ترصدها الشاعرة بالتفصيل. «كانت انعطافة جديدة في حياتي لم يسبق لها مثيل منذ بدأت رحلة الشعر» (ص١٢١). خرجتْ من القمع في البيت التقليدي، عندما ذهبت إلى القدس، لتعيش مع إبراهيم، حيث عرفت معنى امتداد الشخصية إلى الخارج، تدرس الإنجليزية في مدرسة مسائية مسيحية وتعمل في الإذاعة: تقديم أحاديث وتمثيليات. عاشت ما تسميه «جو الانطلاق الصحي»، فعرفت «راحة النفس، وهدوء البال، وطعم الحياة التي غابت عنها الوجوه العابسة والنظرات المتعدية» (ص ١٢٢). ثم مات إبراهيم، وكان موته من أول وأهم حلقات الفقدان الذي عانت منه مدى الحياة، حتى أصبح الموت بالنسبة إليها الحقيقة الوحيدة المؤكدة: «وانكسر شيء في أعماقي، وسكنتني حرفة اليتم» (ص١٢٦).

لكن المسيرة لم تنتهِ. واتسعت الدائرة الخارجية للشاعرة. تعرفت على ياسمين زهران، وهي من «أبرز العناصر النسوية المثقفة في البلاد» (ص ١٤٨)، وطالبها كمال ناصر –«الشاعر الشهيد»، كما تسميه– «بالخروج من الذات» (ص ١٤٩). مع ياسمين كان الحديث يدور حول الأدب والسياسة والفكر التقدمي، قرأت بروست والكتاب المقدس، وقرأت في الفلسفة والتاريخ. ثم، في الأربعينات، التصقت بعلم النفس وبالرواية. في الرواية وجدت «الفكر والشعر والفلسفة والتحليل النفسي. إنها تتناول الحياة، بل كل شيء حيّ، الإنسان» (ص ١٥٣).

ومع الرحلة إلى إنجلترا، تتسع الدائرة إلى آفاق جديدة. تكتشف الحرية بأسلوب السجين الذي يخرج من السجن، حيث تقوم المعيشة على «أبواب تقفل على أبواب» (ص ١٧٤). ترى في أوروبا، مثل الكثير من رواد نهضتنا، عالما يسوده الجمال والكمال. تكتشف الصداقة والصوت الخافت والنظام وحسن تدبير الحياة. تعرفتْ على الشباب الغاضب الذي يرفض السلوك الاستعماري، وشهدت المظاهرات ضد الأسلحة النووية، حيث ظهرت الممثلة فانيسا ريدغريف التي انتمت إلى القضية الفلسطينية بعد ١٩٦٧. اندهشت لبعض السلوك: جهل الإنجليز بالعالم العربي، فلا يعرفون عنه إلا الصحراء والخيمة والجمل، أو حرية الحب والتصاق المرأة والرجل في كل مكان، في الشارع والحدائق والأماكن العامة. تندهش، ثم تتراجع وتتساءل: «ووجدتني أطرح على نفسي هذا السؤال: أي السلوكين أصحّ، حرمان وكبت يكون نتاجهما اهتزازا في شخصية الفرد وانحرافات في سلوكه، أو إطلاق الحرية بحيث لا يعود الجنس مشكلة الفرد والمجتمع معا؟» (ص ١٩٥).

في إنجلترا، أيضا، تعرفت فدوى طوقان إلى الأدب الإنجليزي الجديد في الخمسينات والستينات، أدب الشباب الغاضب، الثائر ضد «القيم السائدة في الأدب والفن والسياسة والجنس وعدم الاهتمام بقيم الإمبراطورية وبسيادة كنيسة إنجلترا» (ص١٨٧). وتدخل أسماء جديدة في قاموسها: الشاعر ديلان توماس، والروائي جورج أُرويل، والرسام ديفيد هوكني، والكاتب الشاب جون برين. وكلهم، حسب قولها، يميلون إلى الاشتراكية. لا ترى عيوبا في إنجلترا، واحة الحرية هذه لمن خرج من «الجدران العالية»، وهي «تيمة» سائدة في سيرة فدوى طوقان. وفي قمة التجربة، تعيش علاقة تواصل جميلة مع «الصديق الرائع» A، سعادة لم تدُم، إذ جاءها تلغراف من الوطن يحمل الفجيعة: موت أخيها نمر. تقصّ، في حوارها مع ليانة بدر التفاصيل المؤلمة لهذه المحطة الأخرى من حلقات الفقدان، أما السيرة فتعطينا صورة موحشة لليلة الفقدان، وهي وحيدة في غربة حجرتها، غربة البلد الغريب. ويبدو التلغراف كنداء الوطن وبداية طريق العودة: «ما أقسى أن يموت المرء في غير أرضه، ففي أرض الأجداد فقط يحس الإنسان بنمو في إنسانيته وتوافق بينه وبين الحياة من حوله» (ص ٢٣٠).

٣ – نداء الوطن:

عاشت فدوى طوقان حالة صراع دائم بين الفردية والانضمام إلى الجماعة. لا نجد في سيرتها تجربة سعادة انصهار الأنا في النحن، كما تتحدث عنه لطيفة الزيات. ولكنها، مع ذلك، عرفت محطة الالتقاء بالوطن الذي لا رجعة عنه. تقول: «وهكذا فقد

ظلت كتابتي للشعر أسيرة الحالات العاطفية والنفسية التي تباغت فجأة وتذهب فجأة. ولم أعرف الإحساس الدائم بالواقع والالتصاق الوجداني بالقضية إلا بعد حرب حزيران» (ص ١٥٢).

لكن الوطن موجود منذ البداية. يواكب التاريخ السياسي والاجتماعي كل لحظات السيرة التي تقترن دائما بأحداث عامة. منذ النشأة الأولى، تشير الراوية إلى مولدها في١٩١٧، سنة نهاية الإمبراطورية العثمانية وبداية الاستعمار الغربي. وتعود إلى جدودها الذين نزحوا واستقروا في نابلس، بعد الفتح العثماني. وهناك ملاحظات حول انتفاضة الشعب الفلسطيني في ١٩٣٦، وكيف توقفت الثورة، نتيجة لرغبة «الملوك والأمراء»، «حفظا لسلامة المفاوضات... واعتمادا على نوايا الإنجليز «الحسنة» تجاة العرب!». تتأثر الشاعرة بـ«شعبية وثورية القائد فوزي القاوقجي» الذي بهر خيالها الرومانسي، ثم مع انتهاء التجربة «تضيع القصيدة المبهورة مع قصائد المحاولات الفاشلة» (ص ١٠٤).

تقص عن اعتقال أبيها الذي أوقف، إلى حد ما، شعورها شبه الدائم بقهره. ثم موته في ١٩٤٨، سنة سقوط فلسطين، وارتباطها بالسياسة، بعد ذلك، تتحدث عن صعود الحركة النسائية بين فلسطين ومصر، وعن تجربة النادي الثقافي، وعن ممارستها الفعلية، عندما ساعدت على إخفاء المناضل عبد الرحمن شقير. تعود بعد كل خبرة إلى وحدتها، «فألجأ إلى مأواي الأمين، إلى نفسي وإلى كتبي وإلى وحدتي التي ظلت تشكل العمود الفقري لوجودي، بما تتيحه لي من فرصة المطالعة والتأمل والإحساس بالأمان» (ص ١٠٣). وتعترف بالصراع النفسي الذي تعيشه: «وهذه النزعة الباطنية المتحكمة أصبحت فيما بعد أحد أسباب الصراع النفسي الذي عانيته في تجربتي الشعرية، خاصة حين خرجت إلى الحياة ألمسها بأصابعي وتلمسني» (ص ١٠٣). ويدخل في القصّ، تدريجيا، عنف هذه الحياة في فلسطين، حيث «شراسة القوى الصهيونية لم تتوقف» (ص ١١٨). وتعطي الكثير من الأمثلة: تفجير في الإذاعة، قنابل في الأسواق العربية، . . . إلخ.

مع هزيمة ١٩٦٧، يختلف المشهد، ويختلف أسلوب الكتابة. حتى الصفحات الأخيرة للسيرة، يمزج الأسلوب بين شاعرية الحنين ومحايدة الوثيقة التاريخية، باللجوء، أحيانا، إلى ملاحظات مؤرخين ورحالة. في نهاية رحلة جبلية، رحلة صعبة، تختار الكاتبة أسلوب اليوميات، حيث انفجار الأسلوب وتشظيه إلى وحدات تلغرافية.

في هذا الفصل الذي عنوانه «صفحات من مفكرة ١٩٦٦-١٩٦٧»، تتداخل المواضيع، من التعبير عن حالات مختلفة من فقدان العزيمة والقدرة على الحب، والانفعال، وعدم إمكان الكتابة، وتأملات في الدين ووضع المرأة، وعلاقة العرب بالأدب، وقراءة قصيدة لمحمود درويش، وفجأة، الدخول في السياسة المباشرة: «هجوم عنيف تشنه قوات الجيش الإسرائيلي على قرية «السَّمُّوع»: المستشفى فيها والبيوت تدمر بالديناميت، القتلى بالعشرات، والجرحى والخسائر كثيرة» (ص ٢٣٢). ثم وصف المظاهرات الصاخبة، ومطالبة المتظاهرين «بالتسلح والتدريب على القتال». حالة الطوارئ. موقف الملك حسين الذي «رفض انطلاق رجال منظمة التحرير الفلسطينية من الأراضي الأردنية. كما أغلق رئيس وزرائه وصفي التل جميع مكاتب المنظمة» (ص ٢٣٢).

كما رأت، في ١٩٣٦، تراجع الملوك والرؤساء. تعي من جديد أن «الرجعية العربية تزداد قوة يوما بعد يوم» (ص ٢٣٢). تتزاحم الأحداث، وتتراكم الإنذارات. ويتخلل هذه اليوميات خط رفيع من لقاء سريع وعلاقة مبتورة مع من تسميه «الصديق الغريب». يريد هذا الصديق أن يحميها من اندلاع حرب دامية لا مفر منها، فترفض النجاة، مختارة البقاء في الوطن: «أموت على عتبة بيتي ولا ألجأ إلى بلد آخر» (ص٢٣٦).

تصف، بإيجاز، ودرامية عالية، ما سبق ١٩٦٧ من حشود للجيوش الإسرائيلية، وإعلانات جمال عبد الناصر، وازدياد التوتر في المنطقة: «لن تقف إسرائيل مكتوفة الأيدي. في الجو رائحة غريبة» (ص٢٣٥).

ثم، في إيجاز شديد، تلخص فدوى طوقان ما عاشته أمة بكاملها، ما عشناه جميعا، من المحيط إلى الخليج، ومَن كان منا في الغربة: «هبطت الفضيحة على الأرض العربية... انهزمنا... خسرنا الحرب... أحزاننا لا تطاق... الأعلام البيضاء تلب بها الرياح على سطوح المنازل... أصبحنا محتلين من قبل الجيش الإسرائيلي... أخرجتني الصدمة عن حدود الواقع... حزينة أنا حتى الموت!» (ص٢٣٧).

ثم فقرات مكونة من جمل معزولة: استحالة الكتابة، شهور من الصمت، عودة الأمل: سوف تكتب، تكتب كثيرا.

لكن هنا تنتهي السيرة الذاتية. يعطينا الجزء الثاني نوعا آخر من الكتابة الذاتية. ينقلنا إلى نوع المذكرات التي تقص لقاءات مع شخصيات –شعراء، قادة سياسيين، . . . إلخ– أو أناس لعبوا دورا وأحبتهم. تنقلنا إلى التاريخ المعاش يوميا، إلى قصة مقاومة تسير إلى الأمام وتتعسر. ويبقى السؤال: لماذا الرحلة الأصعب؟ سؤال يجاوب عنه كل يوم من تاريخنا.

متسوّلة عند باب العمود

ياسمين زهران

الناشر/ بوست أبولّو للنشر/ كاليفورنيا/ ١٩٩٥/ ١٥٧ صفحة

مراجعة / د. شيرين أبو النجا

A BEGGAR AT DAMASCUS GATE

YASMIN ZAHRAN

The Post - Appollo press / California / 1995,157 page

هذه رواية تستعصي على العرض، كأنها ترفض أن تسلم نفسها إلى قلم مختلف. هي رواية تحمل فيها كل كلمة طبقات من المعاني والرموز والدلالات. رواية بداخل رواية. مع كل كلمة يتصور القارئ أنه وصل إلى ثمرة النص، ليكتشف وَهْم تصوره، وتبدأ دائرة بحث جديدة. تماما، مثل عصور التاريخ التي تحاول ريّا الفلسطينية تتبعها في كل نقطة في العالم. لا تكاد تنتهي من مكان، حتى ترتحل إلى مكان آخر، بحثا عن شجرة زيتون، أو واد شبيه بوادي «بطن الهوى» الممتد على أطراف قريتها الفلسطينية، بحثا عن عملة أُمويّة، أو مخطوطة عربية. . . من حب إلىً آخر، بحثا عن المنتهى، ودائما، تعود إلى المبتدا، العشق الأول والأخير الذي يبلغ كل ما عداه: فلسطين. ريّا حياتها قصيدة شعر طويلة، تبدأ من شعر متصوفي القرن الثاني الهجري، وتمرّ بالشعر الإنجليزي، تضع فيها أجزاء من شعرها، وتنتحب على الشاعر الفلسطيني الذي اغتالته إسرائيل لتسكت صوته. . . صوته الذي لم يخبُ أبدا مع ريّا. ريّا متصوفة في محراب الشعر والآثار، حتى تجد الحبيب المفقود، الوطن الغائب الحاضر، فلسطين التي تستحضرها في الشعر، والمعمار، والموسيقى، والأدب، والتاريخ، والموروث الثقافي، في الأسماء العربية، والحروف. . . ، وفي اللغة العربية. كيف تكون حال هذه الشخصية عندما تنشئ علاقة مع أليكس الإنجليزي – عالم آثار ويهوى التصوير؟

من الصعب بل من المستحيل أن يجد أليكس لنفسه مكانا وسط هذا الزخم العربي الذي تموج به ريّا. يحاول، ويفشل، ثم يحاول ويفشل، فقد اعتقد – مثل كثيرين – أن إقامة ريّا في باريس، وترحالها الدائم وثقافتها الواسعة، تعني هدم جسور عشقها لفلسطين، وتُسهل عليها بيع القضية. ولكنه يدرك أن ريّا لم ولن تنسى أنه ينتمي إلى الشعب الذي أعطى «وعد من لا يملك لمن لا يستحق».

تمتلئ شقة ريّا بمذكراتها ويومياتها التي يصمم أليكس على اقتحامها عبر تعلم اللغة العربية، بدون أن يخبرها. تكتشف ريّا تمكُّن أليكس من اللغة العربية، وتعطيه فرصة أكبر – عن عمد – لقراءة مذكراتها التي لا يستطيع – لا هو ولا القارئ – فصل الخيال عن الحقيقة فيها. تحاول ريّا عبر المذكرات، كسب المزيد من الوقت، فقد اكتشف أليكس أنها تعمل لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، واكتشفت هي أنه يعمل لصالح جهاز أمن بلاده. يزداد التوتر الخفي في العلاقة بينهما، ويسألها أليكس: «ألا يمكنكِ

نسيان فلسطين ولو لبرهة قصيرة؟». «وتجيب ريّا: إذا كان اليهود لم ينسوا مملكتهم منذ ألفي عام، فما الذي يجعلنا ننسى – نحن الفلسطينيين – في أقل من أربعين عاما؟» (ص ٥٥). ريّا هي الذاكرة الحية التي لا تموت أبدا، والتي لا يفهمها أليكس، ولا يفهم تمسكها الشديد بالحلم العربي الفلسطيني، حتى إنه يغار من كل ما هو فلسطيني، أو يمثل فلسطين. بعد قراءة محمومة في يومياتها، يقول: «إن عالمها الحقيقي ليس معي، ولكنه مع الفدائيين الذين تتحدث معهم عن يوم التحرير، وعن مستقبل لا مكان لي فيه» (ص ٨٢).

مع احمرار لون القمر، تستشعر ريّا قرب النهاية. زادت المشاحنات، واستنفدت الأسفار غرضها. وفي عمّان افترقا. في ما بعد ثبت لريّا وزملائها تورط أليكس في العمل ضد مصلحة الشعب الفلسطيني، وكان عليها أن تعيد أليكس، ليتم التخلص منه نهائيا، وهو ما يحدث بالفعل في مدينة بتراء في الأردن. عند هذا المنعطف، لا تدخل الرواية مطلقا في جنس الروايات البوليسية أو الجاسوسية، بسبب براعة الكاتبة. حتى آخر كلمة في الرواية، حافظت ياسمين زهران على اتساق شخصية ريّا التي تتخذ من الإنسانية مرجعا لها، تدين بها، وتتمسك بمبادئها: ريّا الباحثة عن الجمال في الشعر العربي والإنجليزي، وعن التاريخ في تونس وجنوب شرق آسيا، ريّا العقلانية التي لا ترفض روحانيات جدتها، ريّا الكاتبة الرومانسية والفدائية الفلسطينية، ريّا التي تجمع ما يراه البعض متناقضات في منتهى التناسق – إنه الثراء والتعددية التي لا يسهل اختزالها في كلمات.

أهمية «الحدوتة» في «متسوّلة عند باب العمود»، بقدر أهمية تكنيك السرد. فالحكاية لا تقدم دفعة واحدة، ولكن هناك الراوي، وهو عالم آثار يذهب إلى بتراء في الشتاء، وتمنعه الثلوج الكثيفة من المغادرة في الميعاد المحدد. في بحثه المحموم عن شيء يتدفأ به، في غرفته، يجد تلك الحقيبة المهملة في قاع خزانة الملابس، ويفتحها، ليجد فيها معظم مذكرات ريّا وأليكس. يبدأ القراءة بنهم شديد، ويقرر أن يؤلف منها رواية تنشر. وبذلك يقرأ الراوي – ونحن معه – مقاطع من مذكرات ريّا، ثم مقاطع من مذكرات أليكس، فيتواصل الماضي (المذكرات) مع الحاضر (الراوي)، لتبقى ريّا (فلسطين؟) حاضرة دائما. يبدأ الراوي رحلة البحث عن ريّا، ليقابل هذه الشخصية الساحرة، وليحصل على موافقتها على نشر المذكرات. الكل يعرفها، ولا أحد يعرف مكانها بالتحديد، ولا يتفق اثنان على وصف شخصيتها. بالصدفة، يقابل أحد رفاق ريّا القدامى، ليخبره أنه رآها – آخر مرة – تتسول عند سور مدينة القدس العتيقة. مباشرة، يذهب الراوي إلى القدس، ليجدها، بالفعل، متنكرة في زيّ متسولة عند باب العمود في سور القدس القديمة. ريّا الفدائية عادت إلى فلسطين، لتشارك الجموع في تحقيق الحلم. عادت لتسترد وادي «بطن الهوى»، عادت إلى العشق الأول والأخير: فلسطين.

هذه رواية ظاهرها رومانسي، وباطنها يموج بمعترك القضية الفلسطينية. المذكرات تحمل تحليلا دقيقا لواقع الشعب الفلسطيني والعربي، تحليلا واعيا بملابسات وإشكاليات الواقع، يرصد مواطن القوة والضعف، وعينه على الحقيقة. في أول صفحة من الرواية، تقرر الكاتبة أن «كل الشخصيات في هذه الرواية متخيلة عدا فلسطين هي الشيء الوحيد الحقيقي». تغادرنا الشخصيات والأسماء والأماكن... تغادرنا الأزمنة والعصور، ولا تغادرنا أبدا فلسطين. تبقى دائما في الذاكرة، وفي الروح، وفي القصيدة والرواية والمسرحية.

وتبقى نقطة أخيرة تثير بعض تساؤلات: «متسوّلة عند باب العمود» نشرت عام ١٩٩٥، في أمريكا، باللغة الإنجليزية. ومادام هناك سباق محموم لقراءة كل ما تكتبه المرأة العربية، فلماذا لم نسمع عن هذه الرواية من قبل، كما سمعنا عن غيرها من الروايات المكتوبة باللغة الإنجليزية، الكثير؟ بعض الأسئلة لا تحتاج إلى أجوبة! أستعير، فحسب، كلمات ريّا عندما علمت باغتيال صديقها الشاعر الفلسطيني: «لقد قتلوه! ولكن لن يتمكنوا من إسكات صوته! ملئوا فمه الذهبي بالرصاص، ليوقفوا تدفق كلماته، ولكن كل الأجيال التي لم تولد بعد سوف تتغنى بقصائده» (ص ٨٤).

دير ياسين :

ثلاث نساء وواقعة

رضوى عاشور

لم تكن امرأة واحدة ولا اثنتان ولا ثلاثة، فلماذا أختارُ ثلاثا منهن دون الأخريات؟ ولم تكن الواقعة سوى واحدة من عشرات الوقائع متطابقة العناصر: الهجوم المسلح على القرية، المعركة غير المتكافئة، هزيمة الأهالى، ثم المذبحة، لم تكن مذبحة واحدة، فلماذا دير ياسين، تحديدا؟

سوف أبدأ بحياة البلبيسي:

تذكرها معلمتها وهي طالبة في الفرقة الثانية، في كلية تدريب المعلمات بالقدس، في الثامنة عشرة من عمرها، على الأرجح: «عيون معبرة خضراء فيها زرقة، شعر مجعد، وجه مربع يكون جميلا حين لا تكون عابسة». بعد أكثر من خمسين عاما، هذا ما حفظته الذاكرة. المعلمة – سلمى الخضرا الجيوسي – التي درّستها في منتصف الأربعينات تعزز ذاكرتها بالسؤال: تسأل ابنة خالتها بيان، طفلة في الثامنة آنذاك – الآن المؤرخة الفلسطينية بيان نويهض الحوت – تجيب بيان:

«أذكر حياة بلابسّة جيدا، وقد عرفتها من خلالك، التقيت بها مرتين، مرة في تلك الرحلة مع طالباتك، لا أذكر إلى أين. كانت معها أختها الضريرة. . . في المرة الثانية جاءت معك إلى بيتنا في القدس. كانت تحضّر شيئا للإذاعة، مقالا للبث. كنت أنت وراء ذلك، لأنها كانت من أفضل طالباتك، ولأنها كانت محتاجة للمال، فقد كان عليها إعالة أمها وأختها الضريرة. تركتها في بيتنا وذهبت، واستخدمتْ هي مكتبة والدي. كانت دائما مبتسمة. وتلبس شَبَرَة عريضة على شعرها. حين رأيتُها جالسة على مكتب أبي تكتب، قلت في نفسي، حين أكبر أود أن أصبح مثلها تماما».

(سلمى الخضرا الجيوسي، «دير ياسين، نهاية البراءة»، الكرمل، خريف ١٩٩٨). اضطرت حياة إلى قطع دراستها لإعالة أمها وأختها، فعملت مدرسة في قرية دير ياسين. تذكر بعض نساء القرية الناجيات من المجزرة أن حياة البلبيسي علمتهن وهن تلميذات في الصفوف الابتدائية، في المدرسة الوحيدة للبنات في القرية. كن ينتظرن وصولها على محطة الأتوبيس القادم من القدس. ذلك قبل سقوط لفتا، وانقطاع الطريق في مطلع عام ١٩٤٨. بعدها تعذّر الوصول إلى القدس سوى عبر طريق ملتفة تستغرق خمس ساعات سيرا على الأقدام، في طريق جبلية وعرة. اضطرت حياة إلى الإقامة في دير ياسين. صار لها عائلة ممتدة: الصغيرات وأهلهن. أهلها؟ لم تنتقل أمها وأختها للإقامة معها، هل انتقلتا؟ لا مصادر تشير إلى ذلك. من اضطلع برعايتهما في

القدس؟ سؤال آخر بدون إجابة.

يحكي أبو ياسين أحد أهالي دير ياسين، وكان في الثالثة عشرة من عمره عام ١٩٤٨، يقول: «صحينا في نص الليل على صوت الرصاص والمدافع من جميع الجهات. طلع أخوي يشوف شو صار وبعدين رجع بسرعة وأخذنا أنا وإخوتي عشان يهرّبنا. أختي الزغيرة على ظهري والرصاص كان فوق روسنا مثل المطر. وصّلونا لعند طريق عين كارم ورجعت أمي وأخوي وكان معنا وقتها المعلمة حياة البلبيسي وقفت وقالت: والله أنا مستحي من حالي واجبي بيحتم عليّ إني أرجع وأسعف الجرحى على الأقل. ورجعت وما كملتش الطريق معانا».

ويذكر آخرون، ومنهم محمد محمود أسعد، أن حياة البلبيسي قامت بإسعاف الجرحى حتى استشهدت. التفاصيل؟ لا تفاصيل، ربما ضاعت نهائيا. لم تضع، ربما.

هند الحسيني لم تقطع دراستها اضطرارا، لم يكن لها أخت ضريرة ولا أم مريضة تتكفل بإعالتهما. كانت تنتمي إلى عائلة الحسيني ذات اليسر المادي والمكانة الاجتماعية. درست في مدرسة إنجليزية في القدس، ثم عملت في مجال التدريس، وفي إحدى الجمعيات النسائية. بعد مجزرة دير ياسين، استأجرت هند الحسيني غرفتين صغيرتين في سوق الحصر الواقع قرب باب الخليل، في البلدة القديمة (في القدس)، وأسكنت عددا من الأطفال الذين فقدوا أهلهم في المجزرة وقد استحال عليها، بسبب المعارك الانتقال إلى بيتها. ثم أخذت الأطفال، بعد الهدنة الأولى، إلى دار الحسيني، وهي دار كبيرة بنيت في نهاية القرن الماضي، خصصت الدار للأطفال وأسمتها: دار الطفل – كان عدد الأطفال وصل ٥٥ طفلا.

وتقول آمنة محمد صالح حميدة، أم حسن:

«عندما خرجنا من دير ياسين، كنت على حضن الوالدة، والدي محمد صالح حميدة أصيب إصابات بالغة وتوفي بعد أيام. لم تستطع الوالدة إعالة أسرتنا فاضطرت إلى إرسالي وأختي (شكرية) إلى دار الطفل العربي، أما والدتي وأخواي نعمان وكامل، وكانا أكبر منا سنّا، فقد توجهوا إلى (مخيم) عقبة جبر في أريحا. كنا في دار الطفل نحصل على رعاية من مأكل وهندام نظيف».

وتتذكر أم حسن أيام العيد في دار الطفل، حيث كان الأيتام يذهبون إلى «الست هند» (ينادي التلاميذ معلمتهم بلقب «الست»، وهو يقابل كلمة «أبلة» في الدارجة المصرية)، « وإذا بها قد جهزت صينية فيها الشيكولاطة وأخرى تحوي قطعا نقدية من فئة عشرة قروش معايدة» (ملحق الصنارة، ١/ ٤/ ١٩٩٨).

في يومياتها، كتبت هند: «سأحيا مع هؤلاء الأطفال أو أموت معهم». لم يكن لديها سوى ١٣٥ جنيها فلسطينيا، ورغبتها العنيدة في رعاية الأطفال. ستقوم هند الحسيني بجمع المال والعمل الدءوب فتتحول دار الطفل من دار مرتجلة لأيتام مجزرة دير ياسين إلى مدرسة – بيت يتربى فيه الأطفال ويتعلمون في مراحل التعليم المختلفة، ، ثم مؤسسة علمية راقية تخرج مئات الطلاب سنويا، بها في الوقت الحاضر ١٤٥٠ من التلاميذ و٢٥٠ من الأيتام المقيمين في القسم الداخلي من المدرسة، وبها كلية للدراسات الإنسانية ملحقة بجامعة القدس. تقع المدرسة في مواجهة بيت الشرق، يتحرش بها الصهاينة كما يتحرشون ببيت الشرق. يرهبون التلاميذ أحيانا، يقتحمون فناءها أحيانا، يرفعون صور جمجمة وعظمتين على سورها، ويطلقون الشتائم البذيئة على مسمع التلاميذ. تواصل المدرسة عملها التعليمي والتربوي. تحفظ أسوارها بأسلاك شائكة. تصون وجودها ووجود الصبية والصبايا بتعليمهم المعارف المدوّنة في الكتب، أما حكايتهم الخاصة فلا داعي للكتب، لأن حصار الغزاة كفيل بتعريفهم بها، جملة وتفصيلا.

لم تدخل أم صلاح دارا للأيتام، برغم أنها فقدت في المجزرة أباها وأمها وجدها واثنين من إخوانها. لم تكن طفلة بل صبية في العشرين. حالفها الحظ، لم تمت. أصيبت فقط هي وابنتها مريم (ثلاث سنوات) وابنها محمد (خمسين يوما). ما الذي أنجزته زينب إسماعيل عطية، أم صلاح؟ أنجبت خمسة عشر طفلا، عاش منهم سبعة ورحل ثمانية. امرأة عنيدة، في السبعين، تتقن الحكي. سوف تحكي لأولادها، لأحفادها، لصحفي من هنا وصحفية من هناك ذكرى ما جرى. تقول أم صلاح:

عندما «تمّ احتلال القسطل، هبّ عدد من أهالي دير ياسين لنجدتها، وأخذت نساء القرية يغنين للمجاهدين، وفرحنا بأخبار انتصار المجاهد عبد القادر الحسيني. ولم نكن نعرف أن المجاهد الكبير استشهد، وأن القسطل سقطت. مرّ أحد رجال القرية واسمه

يوسف أحمد عليّا، وقال للنساء «مثلما غنيتن الآن ستبكين بدلا من الدموع دم» (مقابلة أجرتها شفيقة عيّاد، البلاد، ١/ ٥/ ١٩٩٧).

تواصل أم صلاح: «وفعلا، في الساعة الثانية صباحا من ليلة الجمعة، بدأت المعارك، وكان أخي محمود في الحراسة، وهو أول من شاهد أفراد التنظيمات الصهيونية وهم يقتحمون القرية، وكان زوجي معه». تحكي أم صلاح:

«والدي وعمي تمركزا فوق سطح المنزل... تنبّها إلى أن الجنود يقتربون من أبو العبد صلاح الذي كان يتوضأ في باحة بيته المقابل لبيتنا. حذراه، فهرب إلى بيت ابنته المجاور. ولكن الجنود دهموه وقتلوا كل من فيه. كان عددهم ٢٧ شخصا. ابنة أبو العبد صلاح وزوجها وحموتها وحماها وإخوة زوجها وعائلاتهم». وتقول زينب: «أطلق والدي وجدي الرصاص في اتجاه الجنود، فقتلا قائد الكتيبة وبعض الجنود، فقصفوا البيت (المكون من ثلاثة طوابق) بمدافع الهاون، قتل والدي (٥٠ سنة) وجدي (٩٥ سنة) على السطح. اقتحموا (الجنود) بوابة البيت وطرقوا الباب، حيث كنت مختبئة أنا وأطفالي وأخي الأصغر موسى. قالوا: «افتح الباب»، لم استجِب. رموا قنبلة في البيت، فأصيبت ابنتي مريم في قدميها، ودخلوا البيت وسحبوا أخي موسى (١٣ سنة) من شعره إلى ساحة المَنزل، وركلوه بأرجلهم. أخرجت ٢٥٠ ليرة (جنيه) من عبي، وقدمتها إلى أحدهم مستجدية أن لا يطلق عليه الرصاص. تناول الفلوس بيد وأطلق الرصاص بالأخرى. ثم صرخوا في وجهنا «يا ولاد الكلب اطلعوا». وتواصل زينب عطية: «هربت طفلتي مريم (٣ سنوات) عندما رأت اليهود يقتلون خالها موسى إلى الطابق الثاني، لتلتجئ إلى زوجة أبي، ولكنها وجدتها مذبوحة، فهربت إلى الطابق الثالث، فوجدت خالها محمود ينزف دما، طلب منها ماء. قدمت مريم الماء لخالها، ثم اغمض عينيه. روت لي والدتي رحمها الله أن محمود ووالدي بقيا على قيد الحياة مدة ثلاثة أيام» (من مقابلة أجرتها ريم عبيدو، النهار، ١٦/ ٥/ ١٩٩٨).

أنجبت أم صلاح خمسة عشر من الأبناء والبنات. فقدت ثمانية. تبقى لها سبعة منحوها خمسة عشر حفيدا. أحفادها جميعا يحفظون حكاية دير ياسين. سمعوها مباشرة من جدتهم. نحن، أيضا، نحفظ الحكاية.

نصوص

اختارت «نور» لهذا العدد نصّين لكاتبتين فلسطينيتين. الأول لسميرة عزّام، وهي رائدة في مجال القصة القصيرة في فلسطين،

وعنوانه «أمي وما يكون هذا المفتاح»، من مجموعتها «العيد من النافذة الغربية». والنص الثاني من مجموعة «شكل للغياب»، وعنوانه «شيء صقيل»، لحزامة حبايب التي تعد واحدة من أبرز كُتَّاب القصة من الجيل الجديد، في فلسطين.

سميرة عزّام
أمي وما يكون هذا المفتاح

وأمسكت بين إبهامها وسبابتها بواحد من مفاتيح الحلقة التي تزدحم بمفاتيح من كل الأحجام والأشكال وقالت هذا تقصدين... قلت هذا فالبقية قد جرّبناها واحدا واحدا. أعرف أن هذا للدرج وذاك للبوفيه والثالث لخزانة الثياب والرابع مفتاح باب الدار، أما هذا فما دار في ثقب، ولا تجاوب مع درج وما عرفته في بيتنا هذا خزانة أو دولاب... فما يكون هذا المفتاح يا أمي...

ضحكت أمي ضحكة مرة الطعم، وقالت تعرفين... كنا ونحن صغارا نحفظ أغنية تقول سرقوا الصندوق يا محمد لكن مفتاحه معايا... وأظنني... حين خلفت ورائي كل شيء، الملابس، الثياب، والمدخرات المتواضعة، البيت... المدينة، الوطن، ولم أحمل منها إلا هذا المفتاح... هذا دون كل شيء، قد فعلت مثلما تقول الأغنية... أليس هذا مضحكا؟ قلت بل مبكيا يا أمي... وأنت لم تقولي بعد ما يكون هذا المفتاح الذي تحملين في حلقتك هذه كل هذه الأعوام الطويلة اليابسة.

في غرفة بيتنا هي غرفتي... كانت هناك خزانة محفرة الحواشي مزينة الراس بتاج على غرار ما كانت خزائن تلك الأيام... وكانت خزانتي مستودعي الذي أأتمنه على كل شيء... ثيابي ثم ثياب صغاري... صناديق صغيرة تنام فيها وثائق عتيقة وأوراق وكواشين أكَلَ الاصفرار أطرافها، ساعة أثرية لجدكم لوالدكم... كل ما أخشى عليه، العقد كان ينام في تلك الخزانة... حتى شهادات ميلادكم... لم نكن نكتف بالأوراق... كلما ولد واحد منكم كان والدكم يحمل قلما رصاصا ينقش بطرفه على دفة الخزانة (في الساعة كذا من يوم في سنة كذا ولد فلان أو لدت فلانة)...

كانت الخزانة تضم تاريخيا العائلة... وكان مفتاحها هذا مدخلا لذلك التاريخ.

$ $ $

أمي كانت تحمل مفتاح خزانة بعيدة... وهي متأكدة بمثل وثوقها أن لون السماء أزرق من أنها ستمضي يوما تتفقد الخزانة وتخط بطرف قلم رصاصي على دفتها تاريخا جديدا لا ينسى... تاريخ العودة...

قمْ، قم يا بني، امضِ إلى جارنا أبي عادل واطلب إليه أن يقرضني عوده... يقرضنيه ساعة أو بعض ساعة أمرن أصابعي عليه فلا تتيبس، أصابعي كانت طريئة حنونا، طريئة على الوتر، وناعمة، في كل مساء ترشّ أمك الحديقة وتنصب مائدة من جبن وخيار وبطيخ نبرّده تحت حنفية الحديقة، ثم يوافيني المزاج فأحمل عودي، عودًا اشتراه أبي من الشام ودفع فيه عشر ليرات ذهبية، يوم كانت الليرة تشتري السوق، على كلٍّ امضِ يا بني إلى جارنا أبي عادل واطلب إليه أن يقرضني عوده فقد يبست أصابعي.

$ $ $

يحمل الصبي لأبيه عود الجار ويجلس قريبا منه مبهورا يرى كيف تلامس الريشة الوتر فيحكي، ينشر في الغرفة ضبابة من ألم فتتندى العيون بدموع تتكبر أن تنزل، ويسكت كل شيء إلا هذا العود، وإذا يشعر الأب أن الأسى أثقل من أن يحتمل يعلق الريشة بطرف العود ويقول «ارجعه يا ابني ذاك كان ينطق بغير هذه النغمة، فلعله مازال يعيه عندما أعود وأخرجه من عزلته تلك في نومته على الحائط ملفوفا بكسوة من القطيفة الحمراء».

وقف الفتى في دائرة التجنيد تزاحم كتفه تلك الأكتاف العريضة التي جاءت تمحو عارها، وقف الوقفة التي تشهاها وقد التقطت أذناه طرفا من حديث يجري بين المسئول والمتطوعين... سؤال لم يفكر أحد لثانية واحدة في جوابه لماذا تحارب... كان الجواب جاهزا في وجدان كل منهم... ولكن يبدو أن المسئول يقصد إلى شيء من هذا السؤال... فماذا يقول حين يطرحه عليه؟ سيقول بأن كل ظروفه تلحّ، تسأل لماذا لا يحارب، وأنه لهذا سيحارب ويسكت شيء آخر يقف في حلقه... شيء يبدو كالنكتة

ولكنه صادق صدق الحقيقة التي يريد أن يحارب من أجلها.

لأن لوالدي عودا معلقا... مات وهو يستحلفني أن أستنطقه.

تختلط المشاعر وتمتزج وتتداخل... ويقول الفتى ما يجب أن يقال... حين سئل لماذا تريد أن تحارب... أما أن يكون من دوافع المعركة التي يزمع أن يخوض، وعدٌ قطعه لأبيه على نفسه أن يحتضن عودا ظل مصلوبا على الجدار طوال سنوات وسنوات، فمسألة شخصية، أكثر شخصية من أن يبوح بها وأعظم في وجدانه من أن ينساها.

شيء صقيل
حزامة حبايب

تسرع إلى الباص. ترتدي وجها طويلا مدبّبا، فيه بقايا بياض أربعيني مستهلك. يوحي فستانها «الجرسيه» بتنورته الواسعة ذات الكسرات الدقيقة المتصلة، ولونه الزيتي الكالح المبرقش بأشكال لونية لا انسجام فيها، بأنها تسكن في قمة جبل مكتظ ببشر كثيرين، وحبال غسيل أكثر، وسلالم حجرية طويلة... جدّا ومتمعجة، وسيارات سرفيس عتيقة الطراز، وأنابيب تصريف مياه صدئة تنتأ من جدران مسنّة، وأعشاب خضراء لا هوية لها تنز من بين الطوب المتصدع.

تمتطي درجات الباص بثقل. تشدّ يداها العظميتان بعقدهما النافرة على أكياس بلاستيكية سوداء كثيرة... متفاوتة الانتفاخات والأحجام. ينفرط كيس. تتدحرج بضع بصلات تحت الكراسي وأخرى تهبط الدرجات ثانية إلى الشارع. تندسّ أيدي الركاب أسفل مقاعدهم بحثا عن البصلات الفارّة، فيما تهرول هي لتجمع تلك التي انبطحت فوق الشارع المغطى بالطين والبصاق وزيت المحركات.

تصعد درجات الباص ثانيةً بوهن... وثقل أعظم. تطمئن على سلامة بقية الأكياس. توزع البصلات التي طاردتها في كيسين أقل انتفاخا من غيرهما. تشكر رجلَيْن يناولانها تلك التي هرولت تحت الكراسي. تخرج من حقيبتها الجلدية السوداء... المتشققة... ذات الجيوب والسحابات الكثيرة منديلا رجاليا باهتا معقودا بسلاسة. تفك العقدة بتأنٍ ثم تفرد المنديل فوق كفها بحذر كما لو أنها تقشر حبة موز بروية لتضيء في النهاية بضع قطع معدنية نحاسية وفضية. تضع القطعة المعدنية المطلوبة في صندوق الأجرة ثم تعود فتجمع أشلاء المنديل بالقدر ذاته من التأني والحصافة لتحكم عقدته على ما تبقى من قطع معدنية... هزيلة...

حين تحتل مكانها على المقعد، تحرص على ضم الأكياس بين قدميها. تتأكد من محتويات كل كيس قبل أن ترفع رأسها إلى أعلى لتأخذ نفسا عميقا، وترخي ظهرها شبه المتقوس على ظهر المقعد غير المريح الذي تهتكت أجزاء عديدة منه. تمسح العرق المعلق عند حدود الخطوط العميقة التي تمفصل عنقها بظاهر كفّيها. ثم تمسح شعرها الأسود القصير... الجعد... والمشوب بمشح رمادية كثيرة متقاطعة، حريصة على لملمة بعض الخصلات التي غافلتها أثناء انشغالها بحمل الأكياس والجري وراء البصلات الفارّة لتطفو باستهتار فوق جبينها المرشوم بالنمش. تمد ساقيها إلى الأمام قليلا... قليلا... ثم تخلخل قدميها المنتفختين داخل البابوج البلاستيك ذي الكعب الفلّين والمقور من الأمام على نحو دائري واسع بحيث يفضح جزءا عظيما من أصابع قدميها. وأخيرا تخرج قدميها من البابوج، فيبرز حزّان أحمران محفوران أفقيا فوق كل قدم وعلى طول منابت الأصابع. تفرك الأصابع في الهواء ناثرة ذرات الرمل الكامنة بين الأخاديد اللحمية. تحك إحدى كعبيها المتشققتين بكاحل القدم الأخرى. تتأمل الأُصبعين الكبيرتين المنتهيتين بأظفرين أطرافهما مشرشرة ولونهما يميل إلى تلك الصفرة المختلطة بلون أقرب إلى الصدأ. تفرك جانبي الأصبعين السمينتين شديدتي اليباس.

تلقي نظرة أخيرة على المقاعد التي تمتلئ بالبشر تدريجيا. تنحني فوق أحد الأكياس ببطء. تسحب يداها مجلة بحذر مبالغ

فيه. تحتضن المجلة بكل جسمها. . . تسرح في وجه المرأة الذي يفترش الغلاف بكامله. الوجه رائق. . . خال من أية ندوب أو بقع أو بثور. خطوط الفم مرسومة بتؤدة. . . والأنف مدقوق بعناية. أما العينان فبياضهما الصدفي يتناغم مع زرقتهما الهشة.

تمرر كفها فوق الغلاف الصقيل من أعلى إلى أسفل ثم من أسفل إلى أعلى. تشعر برغبة شقيّة في أن تلحس تلك الوجنة المشدودة لذلك الوجه الأثيري. تطوق جسد المجلة بجسدها وذراعيها.

عيناها تضيئان. . . ووجهها ينفرد شيئا فشيئا!

ملف العدد

شهادات المعتقلات الفلسطينيات

في السجون الإسرائيلية

ترجمة: شهرة العالم

MAKING WONEN TALK

THE INTERROGARON OF PALESKNION WONEN DETINEES

TEVESA THONHILL LAWYERS FOR PALESTNION HUNON RIGHTS, LONDON 1992

الشهادة الأولى

تهاني سليمان أبو دُقّة

إجهاض متعمد: «لا تصلحون إلا لإنجاب الأطفال»!!

صاحبة الشهادة فلسطينية من غزة، كانت تشغل منصب رئيس قسم غزة للجنة العمل التابعة لاتحاد المرأة الفلسطينية

١ – تم اعتقالي من منزلي، بالعنوان الموضح أعلاه، في الثالث من مايو عام ١٩٨٨، ووضعت قيد الاحتجاز الإداري. كما تم

إلقاء القبض على ثلاث نساء أخريات من غزة، في الوقت نفسه. كنّا أول من يخضع للاحتجاز الإداري من نساء غزة في أثناء الانتفاضة. أخذونا إلى سجن الرملة في إسرائيل، ووضعونا مع سجينات فلسطينيات أخريات.

٢ – كانت ابنتي مريم تبلغ من العمر عشر سنوات عند اعتقالي، وطلبت السماح، بإحضارها لي. وحصلت على الموافقة بعد تقديم الطلب بعشرين يوما. وضعوني في زنزانة انفرادية، مغلقة طوال اليوم. وبعد أسبوع أحضروا لي ابنتي.

٣ – منذ ذلك الحين، تقاسمت الزنزانة مع ابنتي، ومع سجينة أخرى هي عائشة الكرد التي كانت حاملا في شهرها الثامن. أجبرونا على تناول الوجبات في الغرف، وإن كان مسموحا لنا بالخروج عندما نرغب. وكان مسموحا لنا بالاختلاط بالسجينات الإسرائيليات دون الفلسطينيات. ونظرا لأنني تعرضت من قبل إلى هجوم من جانب السجينات الإسرائيليات، فلم أكن أخرج من الزنزانة. وقد استمرت حياتنا على هذا النحو لما يقرب من عشرة أيام.

٤ – في منتصف شهر مايو، طلبت من ممرضة السجن إجراء اختبار حمل لأنني كنت أشك في أنني حامل. أعطيت الممرضة عينة من البول، وبعد عشرة أيام أخبروني بأن النتيجة إيجابية. وفي تلك الفترة كان شعوري بالتعب يزداد.

٥ – أخبرتني عيادة السجن بضرورة الإجهاض. لكنني رفضت، فقالوا لي. إنني لم أكن أبدو سعيدة عندما سمعت بخبر الحمل. شرحت لهم أن فكرة الحمل في السجن لم تكن تروق لي. وقلت إن ديني لا يسمح بالإجهاض، وإنني لا أرغب فيه.

٦ – في المرة التالية، عندما جاء زوجي لزيارتي، ولم يكن يعلم بحملي، أرسلت مديرة السجن لإحضاري، وقالت لزوجي في حضوري إنني حامل. وعرضت علينا المساعدة في ترتيب عملية الإجهاض، قائلة إننا سنأسف إذا رفضنا. ولكنني أخبرتها بأنني لا أرغب في الإجهاض.

٧ – عندئذ، قالت المديرة إن أمر احتجازي الإداري سوف يتجدد، وإن ابنتي معي في السجن وماتزال صغيرة وتحتاج إلى الرعاية. وهنا قلت أنا وزوجي إننا على استعداد لإعادة ابنتنا إلى المنزل مرة أخرى، وأعود أنا إلى غرفة السجينات السياسيات.

٨ – كان يتوجب عليّ أن أنتظر أسبوعا حتى يتم الإفراج عن إحدى السجينات السياسيات، فلم يكن هناك مكان متاح. وظلت ابنتي معي طوال هذا الأسبوع، ثم عادت إلى المنزل.

٩ – عندما زارتني المحامية لياه تسيمل، أخبرتها بأن صحتي في تدهور، بسبب الحمل ونقص الرعاية الطبية. وتحدثت المحامية مع إدارة السجن، مطالبة بتحسين الموقف وتقديم العلاج الطبي اللازم إليّ.

١٠– بعد ذلك حضرت ممرضة، مرتدية الزي الطبي الأبيض، لرؤيتي، والسؤال عن صحتي، وقد أخبرتها بأنني أشعر بدوار وبرغبة في القيء، وبأنني أحتاج إلى فحص طبي كامل، ولكنها بدأت في الصياح قائلة: «يجب أن تكوني مستعدة لمثل هذه الأمور، إذا ما كنت ترغبين في الحمل، لماذا حملتِ إذا كنتِ لا تستطيعين تحمل الحمل؟ إنكم لا تصلحون إلا لإنجاب الأطفال، والكتابة عنا في الصحف!».

١١– أخذت الممرضة مني عينة دم، نحو ٢,٥ سنتيمتر مكعب، لكنها لم تطلعني على نتائج الاختبار.

١٢– أخذوا ابنتي وأرسلوها إلى أسرتي، وبقيت بمفردي في الغرفة. كان بابها يظل مغلقا طوال الأربع والعشرين ساعة. والطعام كانوا يأتون به إليّ في داخل الغرفة، لم يكن سيئا بشكل عام، ولكن حالتي النفسية كانت في تدهور.

١٣– بعد مرور أسبوعين من أخذ عينة الدم، جاءتني الممرضة، وقالت لي إنني أعاني من التهاب في الجهاز البولي، ويجب أن أتعاطى بعض الحبوب. أحضرت معها هذه الحبوب دون غلاف أو علبة تمكنني من معرفة تركيبها. وطلبت مني أن أتناول حبتين صباحا وأخريين مساء، ولكنني كنت أخشى تناول هذه الحبوب.

١٤– لقد سمعت من امرأة عربية إسرائيلية من السجينات أنهم أعطوها بعض الحبوب، عندما كانت تعاني من حساسية مفرطة في قدمها. وبعد ذلك، اكتشفت أنها الحبوب التي يعطونها لمدمني المخدرات. تحدثت، من خلف الباب، مع سجينة من مدمني المخدرات، وأخبرتها بعدم رغبتي في تعاطي الحبوب التي قدموها إليّ. ولكن السجينة أبلغت ضابطة السجن بأنني لا أتناول الحبوب. وهنا، أتت الضابطة، وقالت لي إن الجنين سيصاب بالضرر، إذا لم أتناول هذه الحبوب. وكان لون الحبوب أبيض.

١٥– وافقت على تناول الحبوب لمدة أسبوع، بينما بقيت بمفردي في الغرفة ذاتها التي كانت تجمعني وابنتي.

١٦- في أحد أيام الأخمسة، أخذوني إلى غرفة تضم سجينات سياسيات أخريات. وفي السبت التالي، أي بعد يومين، أرسلت الممرضة في طلبي، لأخذ عينة دم أخرى. وقد أعلنت احتجاجي، لأنهم أخذوا عينتين من دمي، ولم يخبروني بالنتائج. قالت الممرضة إن العينة الأولى كانت للتأكد من أنني في صحة جيدة، أما هذه المرة فهم يهدفون إلى معرفة ما إذا كان جسدي قادرا على تحمل «الإجهاض». أخبرتها مرة أخرى بأنني لا أريد إجراء إجهاض، وبأن زوجي رفض أيضا عندما طرحت مديرة السجن الأمر عليه. لكن الممرضة قالت، بينما تأخذ عينة الدم، «إن المسألة لا تتعلق بما ترغبين أو يرغب فيه زوجك وبدا لي أنهم سيجبرونني على الإجهاض!

١٧- عُدت إلى الغرفة، وفي صباح اليوم التالي وجدتني في حالة نزيف. ذهبت إلى العيادة، حيث أخبرتني الممرضة بأن النزيف لا يشكل خطورة ولا داعي للقلق. بحلول فترة ما بعد الظهيرة، بدأ النزيف يزداد. قيدوا يدي بالأغلال وأخذوني في سيارة السجن إلى مستشفى سارافند.

١٨- عندما وصلت إلى المستشفى، جعلوني أسير في طريق طويلة من قسم إلى آخر. المستشفى كبيرة جدّا، وعادة ما يتم الانتقال من قسم إلى آخر بالعربات! ثم جعلوني أصعد وأهبط مجموعة من الدرجات، وأسير من مكان إلى آخر. هذا، بالرغم من أن النساء الأخريات، في مثل ظروفي، يتحركن باستخدام العوارض الطبية. وكان في صحبتي جنديان: رجل وامرأة.

١٩- قام الطبيب بفحصي، وأخبرني بأن احتمال موت الجنين يصل إلى ٥٠٪. ثم قال، أمام الجندية المرافقة لي، إن بالإمكان أن أعود إلى السجن مرة أخرى، ولكن إذا ما بدأ النزيف ثانية، وظهرت كتل دموية، فيجب أن أعود من الفور إلى المستشفى، وإلا ستتعرض حياتي إلى الخطر. كان الطبيب يتحدث باللغة العبرية والجندية تترجم إلى العربية.

٢٠- وأود هنا أن أضيف، أننا غادرنا السجن، متوجهين إلى المستشفى، في الخامسة مساء، وتركنا المستشفى في التاسعة. وفي منتصف الليل، بعد عودتي، ازداد النزيف، وناديت على ضابطة السجن، وقلت لها إنني أعاني من وجود كتل دموية، ويجب أن أذهب إلى المستشفى مرة أخرى، بناء على تعليمات الطبيب. ولكنها قالت لي إنني لا أستطيع مغادرة السجن حتى الصباح. بعد ذلك، ناديت على الضابطة المسئولة، وشرحت لها الموقف، ولكنها رفضت أن تأخذني إلى المستشفى، وأصرّت على الانتظار حتى الصباح. وانتظرت، متألمة، حتى الصباح!

٢١- وتجدر الإشارة إلى أنهم لم يوفروا لي فوطا صحية. وكنت أستخدم المناديل الورقية، أو أستعير بعض الفوط التي اشترتها السجينات الأخريات من المقصف.

٢٢- في السادسة صباحا، عندما كانوا يقومون بعدّ السجناء، وصلت الضابطة المسئولة والحراس إليّ، ووعدوا بمساعدتي. ولكنهم لم يفعلوا أي شيء على الإطلاق. بقيت على حالي حتى الثامنة والنصف صباحا. وفي تلك الأثناء كانت زميلاتي السجينات يصرخن طلبا للطبيب وضابطة السجن، في محاولة لتوفير بعض الرعاية الطبية لي. وقد وافقت ضابطة السجن، لكنها لم تفعل أي شيء.

٢٣- عندما حضرت الضابطة المسئولة عن عمل السجينات الإسرائيليات في مصانع السجن، نادينا عليها، وشرحنا لها الموقف. وقد اتصلت بدورها بإدارة السجن وأخبرتهم بما يحدث. ووصلت ضابطة ثانية من ضباط السجن لاصطحابي في الثامنة والنصف صباحا، وتركتني في قاعة الإدارة لإنهاء الإجراءات المطلوبة. كنت أعاني من نزيف شديد في هذه الفترة، حتى إن الدماء تساقطت على الأرض، فلم تكن لديّ فوطة صحية. بدأت أصرخ، وقلت لهم إنني متألمة وأعاني من النزيف ولا أستطيع تحمل هذه الحالة أكثر من ذلك. نحو العاشرة صباحا، أخذوني إلى المستشفى مرة أخرى!

٢٤- عاملوني بالطريقة السابقة، حتى حططنا في قسم خاص، وهناك وجدت طبيب السجن الذي قام بفحصي، وتسبب في نزول شيء ما، ثم عالجني بنوع من السوائل.

٢٥- أخذوني، بعد ذلك، إلى القسم العلوي من المستشفى، حيث حضرت ممرضة لإجراء عملية توسيع وكحت للرحم. أحضروا قطعة ورق مكتوبة باللغة العبرية، وطلبوا مني توقيعها، لكنني رفضت، وقلت للممرضة إن الإجهاض قد تم عمدا، وأنا لا أريد التوقيع على أي شيء يتعذر عليّ قراءته أو فهمه. وفي ما بعد، فقدت الوعي لأنهم خدّروني.

٢٦- عندما استرددت وعيي بعد الظهر، وجدتني بمفردي في غرفة أخرى بصحبة اثنين من الجنوب، رجل وامرأة. وبعد مرور ساعة، أحضروا إليّ طعاما، لكنني رفضت تناوله.

٢٧- أعادوني إلى السجن، حيث وجدت شجارا بين السجينات السياسيات الفلسطينيات والسجينات الجنائيات الإسرائيليات. كانت الفلسطينيات في غرفهن والإسرائيليات في ساحة السجن، يلقين القمامة على الفلسطينيات ويلعنهن. رفضت ضابطة السجن فتح الباب لي، وتركتني واقفة في الساحة وسط السجينات الإسرائيليات. كنت مُعرضة بشدة إلى الهجوم من جانبهن. وأخبرت الضابطة بأنني عائدة توّا من المستشفى وأعاني من نزيف حاد وألم شديد. أخذتني الضابطة إلى غرفة السجينات الفلسطينيات.

٢٨- وجدت أن العشاء قد تم تقديمه، ولم يُترك لي شيء لأتناوله. وظللت دون طعام حتى إفطار اليوم التالي.

٢٩- في اليوم التالي، تصاعد الشجار بين ضابطات السجن والسجينات الفلسطينيات، وقد قامت إدارة السجن بمعاقبة اثنتين من السجينات بوضعهن في زنزانة انفرادية، لمحاولتهن خنق إحدى الحارسات. وفرضت الإدارة عقابا جماعيا، وقطعت إمدادات المياه الساخنة والباردة.

٣٠- كان من المفترض أن أتناول دواء لمدة أربعة أيام، لكنهم لم يقدموا إليّ هذا الدواء.

٣١- بعد أربعة أيام من مغادرتي المستشفى، حضرت أسرتي لزيارتي. لقد سمعوا عن إجهاضي من الصحف. قالوا لي إنهم اتصلوا بالمحامية لياه تسيمل التي اتصلت، بدورها، بإدارة السجن، فأبلغتها بأنني كنت أرغب في الإجهاض. عندئذ أدركت أن الإجهاض كان مدبرا، ولم يكن عارضا، حسب ما تصورت.

٣٢- لهذا، طلبت من أسرتي الاتصال بالصليب الأحمر، وأن يتقدموا بطلب لإقامة دعوى ضد إدارة السجن. بعد ثلاثة أيام، زارتني مندوبة الصليب الأحمر، وتحدثت معي، وسألتني عن عملية الإجهاض. وذهبت، بعد ذلك، لتقصي الأمر واستجواب العاملين بعيادة السجن، لكن العيادة كانت مغلقة (وهو أمر غير معتاد). وعدتني مندوبة الصليب الأحمر بأنها ستحضر لي تقريرا عن الإجهاض، وسوف تستمر في عملية التقصي بعد أسبوع.

٣٣- بعد خمسة أيام من زيارة مندوبة الصليب الأحمر، حان موعد جلسة الاستئناف الخاصة بي. وقررت المحكمة إعلان قرارها خلال أسبوع. ومع ذلك، فعند عودتي إلى السجن، بعد جلسة المحاكمة، وفي نحو الرابعة والنصف بعد الظهر، أخبرتني ضابطة السجن بوصول الأمر بالإفراج عني. لقد أمضيت شهرين ونصف الشهر في الاحتجاز الإداري.

٣٤- حاولت الحصول على التقرير الطبي الذي وعدتني به مندوبة الصليب الأحمر، لكنهم رفضوا تقديمه، عند الاتصال بهم، وكانوا غير راغبين في مناقشة الموضوع.

٣٥- بعد الإفراج عني، عانيت من آلام في الرحم، وتناولت علاجا أعطاه لي طبيب شخّص حالتي باعتبارها التهابا. واستمر العلاج عامين.

٣٦- الآن (يوليو ١٩٩٠) أنا حامل للمرة الأولى بعد الإجهاض، ولم أكن أرغب في الحمل خلال السنتين الفاصلتين.

٣٧- إذا أعدت النظر إلى تجربتي في سجن الرملة، فإنني أعتبرها نوعا من التعذيب النفسي (في مقابل التعذيب البدني). لقد عوملت أشبه بحيوان وليس كإنسان. اليوم، عندما أرى امرأة تعاني الإجهاض في مستشفى، أتذكر ما حدث لي في سجن الرملة، وهو أمر شديد الألم!

٣٨- بعد الإفراج عني، عانيت من اعتداءات عديدة من جانب الجيش على منزلي، وقد تم اعتقال زوجي واحتجازه مدة شهر، وفهمت أن قوات الأمن طلبت منه منعي من العمل ومن الخروج.

الشهادة الثانية
عائشة الكرد

«دعوا هذا الطفل يموت»!!

صاحبة الشهادة فلسطينية تعيش في معسكر شبورة للاجئين في قطاع غزة

تم احتجاز عائشة الكرد في إبريل – مايو ١٩٨٨ ، بينما كانت حاملا في الشهر السابع في طفلها الخامس. في تلك الفترة، كان يجري استجواب زوجها بشأن اشتراكه في العمليات العسكرية (ضد قوات الاحتلال). استجوبت عائشة حول مشاركتها العمدية مع زوجها في تلك العمليات. وافقت عائشة على التوقيع على بيان باللغة العبرية تحصل بمقتضاه على الإفراج. لكن البيان، مثلما اتضح لاحقا، لم يكن سوى اعتراف. وقد تم الإفراج رسميا عن عائشة بعد توقيع البيان، ثم اعتقلت مرة أخرى عند بوابة السجن!! وهي تروي سلسلة الأحداث الغريبة التي تعرضت إليها.

١ – أفرجوا عني بعد توقيعي على البيان. وبمجرد وصولي إلى بوابة السجن، استوقفني بعض الأشخاص، وطلبوا مني أن أذهب معهم إلى مكان ما مدة عشر دقائق.

٢ – تم اقتيادي إلى مستشفى عسقلان، وأجروا لي فحصا. قيل لي إن الطفل سيصبح «مقاتلا وطنيا من أجل الحرية، إذ سيولد في السجن»!

٣ – لم يفرجوا عني أبدا مثلما وعدوني. أخذوني بعد ذلك إلى سجن عسقلان، ووضعوني في زنزانة ضيقة عرضها متر وطولها متر ونصف المتر. بقيت في تلك الزنزانة أربعة أيام، لم يقدموا إليّ الماء أو الطعام خلالها، وكانوا يأخذونني إلى دورة المياه مرة واحدة في اليوم. وإذا ما بدأت في النوم، يأتي الحراس ويبصقون عليّ ويضربونني بأحذيتهم.

٤ – في تلك الفترة أشفق عليّ أحد السجناء الجنائيين، وكان يحضر لي الماء خلسة، حتى أمسكوا به. شعرت بتعب شديد، وبأنني لست في حالة جيدة.

٥ – كنت أشعر بقلق شديد على أطفالي الأربعة، وكان أكبرهم يبلغ من العمر ٥ سنوات. كانوا مع حماتي التي لم تكن تقدر على السير.

٦ – بعد أربعة أيام أمضيتها في هذه الزنزانة الصغيرة، أخذوني إلى مستشفى عسقلان، حيث كشف عليّ الأطباء. وقد أدركت أن الأطباء يريدون التعجيل بميلاد طفلي. لم أكن أرى سببا لذلك، فقلت لهم لا تلمسونني، لأننا في شهر رمضان.

٧ – قام بفحصي طبيب يتحدث العربية بطلاقة. ولا أعرف إن كان عربيا أو يهوديا. قال إنه من غزة وصديق لي، وإن الوقت قد حان لألد طفلي. قلت له إنني لا أرغب في ذلك، قال إن بإمكانه – إن كنت أفضل ذلك – أن يأخذني إلى مستشفى ناصر في غزة. رفضت. قلت له إنني لا أريد التعجيل بميلاد طفلي، وإن موعد الميلاد يحين بعد ستة أسابيع أخرى.

٨ – في أثناء هذه المناقشة سمعت ممرضة تقول: «إن لديها أربعة أطفال بالفعل، ولا تحتاج إلى طفل آخر. دعوا هذا الطفل يموت»!

٩ – قيل لي إنهم سيأخذونني إلى مستشفى في تل أبيب. جعلوني أرقد على بطني فوق عارضة سيارة الإسعاف. لم تكن يداي أو قدماي مقيدة. استغرقت رحلة سيارة الإسعاف نحو الساعة، توقفت السيارة في مكان خال، لم أكن أعرف أين! أمضيت دقيقتين في هذا المكان خارج السيارة، بعدها أعادوني مرة أخرى إلى السيارة. واستمرت الرحلة مدةً ساعة أخرى. وعندما توقفت السيارة، كنا قد عُدنا إلى سجن عسقلان مرة أخرى!

١٠– وضعوني في زنزانة صغيرة مرة أخرى. وعندئذ كنت بدأت أنزف. طلبت الذهاب إلى دورة المياه. وهناك التقيت بسجينتين إسرائيليتين جنائيتين، شاهداني أنزف، فأخذتا تطرقان الباب بعنف، لجذب انتباه حراس السجن، وصرختا قائلتين «إنها على وشك الولادة». قالت لي السجينتان الجنائيتان إنه من المحتمل نقلي إلى الرملة، لأن سجن عسقلان يرغب في تجنب تحمل مسئولية ولادتي قبل أوانها.

١١– أمضيت الليل في الزنزانة الصغيرة. وفي التاسعة من صباح اليوم التالي، أخذوني بالفعل إلى سجن الرملة. لم يمنحني

حراس السجن ما كنت أحتاج إليه من رعاية، لكنهم وضعوني مع سجينات فلسطينيات سياسيات قمن بأقصى ما يستطعن لرعايتي.

١٢- استمر النزيف ثلاثة أيام، ثم توقف، مما أشعرني بارتياح. وفي النهاية، وضعت طفلي بأمان، في موعده.

الأساليب التي تستخدم في تعذيب المعتقلات الفلسطينيات

في السجون الإسرائيلية لإجبارهن على تقديم اعترافات زائفة

إلى إدارة الأمن العام في إسرائيل «شاباك»

$ طورت إدارة الأمن العام في إسرائيل «شاباك» GENERAL SECURITY SERVICE تقنيات خاصة للتعامل مع المعتقلات، بالإضافة إلى التقنيات الاعتيادية التي تستخدمها مع المعتقلين، تعتمد على التلاعب بقيمة «شرف المرأة» في المجتمع العربي، واهتمامها بأبنائها.

$ في مرحلة الاعتقال والنقل، تتعرض المعتقلات إلى تحرشات جنسية، والقذف بنعوت مشينة، والضرب، والنقل المتكرر من مركز إلى آخر، من أجل إفقادهن الإحساس بالاتجاه.

$ أساليب الحرمان من النوم والطعام والرعاية الصحية:

تستهدف هذه الأساليب تحطيم الحالة البدنية للمعتقلات. ومنها إبقاء المعتقلات في الظلام أو في زنزانة ذات ضوء اصطناعي، حتى يفقدن الإحساس بالزمن، أو وضعهن في ما يطلق عليه «الشبح»- شاباه، أو في حجرة صغيرة تسمى «التابوت»، وكلاهما يجعل النوم مستحيلا، أو في زنزانة ضيقة قذرة. ويتم حرمان المعتقلات، في الأيام الأولى للتحقيق، من الطعام، وأحيانا، من الماء، وفي بعض الحالات لا يتيسر الذهاب إلى دورة المياه، ولا يسمح للمعتقلات بتغيير ملابسهن أو بالاغتسال، ولا تحصل الحائضات منهن على فوط صحية، وقد توضع المعتقلات في زنازين خالية من تسهيلات التبول والتبرز، وتحرم المعتقلات من العلاج الطبي الذي يكنّ في أشد الحاجة إليه، أحيانا، لإضافة المزيد من الضغوط عليهن حتى يعترفن، ويعرض عليهن تقديم العلاج الطبي، مقابل الاعتراف.

$ أساليب الإيذاء البدني وإفقاد الإحساس:

تنطوي تلك الأساليب على تعريض المعتقلات إلى الألم البدني المباشر، أو وضعهن في حالة خوف من التعرض إليه، في ظل شعور بالتهديد الجنسي طوال فترة الاعتقال.

١- الضرب: تتعرض المعتقلات إلى الصفعات والركلات خلال عملية التحقيق، أو تضرب رءوسهن إلى الحائط، وتصاب الكثيرات بتمزقات عضلية خطيرة، بسبب فترات الاحتجاز الطويلة في «الشبح»، ويربطن إلى المقاعد وتقيد إيديهن. ويستخدم المحققون تقنيات أخرى، منها وضع أقدامهم على أجزاء من أجساد المعتقلات، أو ضربهن فيها، والبصق في وجوههن، ومحاولة خنقهن، بوضع أصابعهم في حلوقهن.

٢- «الشبح» والسخونة والبرودة الشديدتان: «الشبح» تقنية تجعل المعتقلات يجلسن القرفصاء أو يقفن مقيدات إلى جدار وأقدامهن منحنية أو في أوضاع أخرى عديدة، قد توهم المعتقلات بأنهن معرضات إلى الاغتصاب! ويتم تعريض المعتقلات إلى الجو، دون حماية من الحرارة أو البرودة الشديدة، وقد يعرضن إلى درجات غير محتملة منها بوسائل اصطناعية.

٣- التهديد بالصدمات الكهربائية: في هذا الأسلوب تربط المعتقلات إلى مقعد خاص مصنوع من الحديد والجلد، وتوصل

أيديهن وأقدامهن بالأسلاك، ويتم تهديدهن بالتعرض إلى الصدمات الكهربائية إذا أصررن على عدم الاعتراف، أو يعرض عليهن أشخاص تعرضوا إليها توّا.

٤ – «التابوت»: يسميه المعتقلون «القبر» أو «الخزانة»، وهو عبارة عن حجرة صغيرة، لا تستطيع المعتقلات أن يرقدن فيها أو يقضين حاجتهن قذرة لا يتجاوز ارتفاعها المترين، مظلمة وبدون فتحات، باستثناء ثقب عالٍ في السقف للتهوية، تقضي فيه المعتقلات فترات طويلة، يشعرن خلالها بمشاكل في التنفس، وأحيانا، تسمع المعتقلات وهن في داخلها أصوات خبط بطيء أو بكاء عميق، أو همسهسة ثعابين أو غيرها. ويستهدف التابوت تحطيم المعتقلات من الداخل، وإرباكهن، وإفقادهن الإحساس والقدرة على تحديد الاتجاه.

٥ – التخدير: وفي هذه التقنية تعطى المعتقلات مواد مخدرة من شأنها أن تفقدهن السيطرة على ذواتهن وتفكيرهن، فيكتبن أو يدلين باعترافات تحت تأثير تلك الحالة.

٦ – التحرش الجنسي: باستخدام كلمات وتلميحات جنسية والتهديد بالاغتصاب، وبالاعتداء الفعلي في بعض الأحيان، وعادة ما تحدث هذه الأمور في أثناء جلسات الاستجواب. ومن ذلك إكراه المعتقلات على خلع ملابسهن، وقذفهن بنعوت مشينة تتصل بالجنس، وممارسة أشكال متباينة من التحرش الجنسي بالقول أو الفعل مع المعتقلات، منها تصويرهن عرايا مع رجال، في محاولة لابتزازهن، كي يصبحن متعاونات مع سلطات الاحتلال.

$ الضغوط النفسية

وهذه تتضمن تكتيكات نفسية صرف، لاستكشاف نقاط ضعف المعتقلات، وخلق حالة ذهنية لديهن تحطم عزمهن على عدم تقديم اعترافات.

١ – الإهانات الجنسية: توضع المعتقلة تحت التهديد بالاغتصاب أمام أفراد عائلتها، بمن فيهم الزوج والأشقاء، أو بإحضار الأم واغتصابها أمامها.

٢ – التلاعب بمشاعر الأمومة: حيث تستخدم معلومات مزيفة تتعلق بمعاناة أطفال المعتقلات (أو أقربائهن) في غيابهن، أو يتم التأثير على مشاعرهن تجاههم بأدوات تقنية تبتزهن عاطفيا، من مثل تكرار أسماء الأطفال أمام المعتقلات، أو إسماعهن تسجيلات صوتية لأطفال يطالبون الأم بالعودة إلى المنزل ويعبرون عن احتياجهم إليها، أو كتابة أسمائهم على قطع من الورق، والاتهام المتكرر للمعتقلات من قبل المحققين بأنهن يهملن أطفالهن، والتهديد بإيذائهم أو إيذاء الزوج والأقرباء.

٣ – التلاعب بالقبول الاجتماعي للمعتقلات: عن طريق تكرار تذكير المعتقلة بما ستتعرض إليه من نبذ اجتماعي في مجتمعها نتيجة احتجازها، من أجل تثبيط روحها المعنوية، ومن ذلك، أن أحدا لن يعود راغبا في الزواج منها، أو أن زوجها لن يكون قادرا بعد على معاشرتها جنسيا.

٤ – ادعاء السيطرة على العملية القانونية: يوهم ضباط الأمن العام المعتقلات بأنهم يسيطرون سيطرة كاملة على العملية القانونية، وأن المحكمة والسلطات الإدارية ستفعل بها ما يريدون هم.

٥ – المواجهة بشهود الادعاء: يواجه ضباط الأمن العام المعتقلات بواحد أو أكثر من المعتقلين الذين يقولون إنهم وافقوا على كتابة إقرارات تدينهن. وتستند هذه التقنية إلى تعديل في القانون الإسرائيلي يمكن بمقتضاه إدانة المعتقل الذي يرفض الاعتراف، بشهادة خطية من طرف ثالث، بما يجعل المعتقلات يعتقدن في عدم وجود أي معني لرفض الاعتراف.

$ عندما تصل المعتقلة إلى مرحلة تشير فيها إلى استعدادها للاعتراف، تستدعي الإدارة ضابط شرطة تكون مهمته تسجيل الاعتراف باللغة العبرية، ثم يطلب من المعتقلة التي تجهل هذه اللغة، غالبا، التوقيع على ما كتبه. وبذلك، تحصل الإدارة على اعترافات زائفة غير حرة وغير طوعية، وتستطيع أن تدعي أن المعتقلات قدّمْنها بحرية وطواعية.

$ تعتمد الشهادات التالية على مقابلات مع المعتقلات الفلسطينيات

وردت في كتاب تيريزا ثورنهيل TERESA THORNHILL «استنطاق النساء – تحقيق مع المعتقلات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية

MAKING WOMEN TALK (LOWYERS FOR PALESTINIAN HUMAN RIGHTS, LONDON, 1992)، وعلى معلومات مأخوذة من مجلة «الحق» (العدد ٥٢٨)، وبإذن منها.